

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة.

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١١ -

١ - قبل انتهاء كل جلسة يعلن

الرئيس بموافقة المجلس موعد

انعقاد الجلسة التالية ويعرض جدول

اعمالها على لوحة المجلس ويبلغ

الاعضاء بها قبل انعقادها وفق

احكام هذا النظام.

ب - إذا طرأ ما يستدعي عقد

الجلسة قبل الموعد المحدد لها

فللرئيس أن يدعو الاعضاء إلى

الجلسة التي يحددها.

ج - يجوز تأجيل الجلسة التالية

إلى يوم غير محدد، ويفوض المجلس

الرئيس بتحديد موعد تلك الجلسة.

- انتهت الجلسة -

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الرابعة عشرة

من الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة

في ٨ رمضان ١٤١٦ هجرية الموافق ١٩٩٦/١/٢٨ ميلادية.

الجلد (٢٣)

العدد (١٤)

= جدول الأعمال =

صفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٤

٢ - تلاوة الإجازات والإعذارات

أ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد جمال الخريشا

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حاتم الغزاوي

١٥

٣ - الردود على الأسئلة :-

١ - كتاب معالي وزير المالية رقم (٩٦٩٢) تاريخ

١٩٩٥/٨/٣١، جواباً على السؤال رقم (١٦٢) المقدم من

سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين.

٢ - كتاب معالي وزير الداخلية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١/٢،
جواباً على السؤال رقم (٢٦) المقدم من سعادة النائب السيد
عبد العزيز جبر.

٣ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٢٠٦٥٣) تاريخ
١٩٩٥/١٢/٢٠، جواباً على السؤال رقم (٢٦٩) المقدم من سعادة
النائب السيد مفلح اللوزي.

٤ - كتاب معالي وزير التسموين رقم (١٧٨١٥) تاريخ
١٩٩٥/١٢/٢٨، جواباً على السؤال رقم (١) المقدم من معالي
النائب الدكتور عبد الرزاق طيبشات.

٤ - قرارات اللجنة القانونية : -

١ - استكمال البحث في قرار اللجنة رقم (٥) تاريخ
١٩٩٥/٩/١٦، والمتضمن الاقتراح المتعلق بتعديل النظام الداخلي
لمجلس النواب.

(القرار موزع في الجلسة الخامسة).

ب - قرار اللجنة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٧، والمتضمن
القانون المؤقت رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٦ القانون المدني.

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الأربعاء ١٩٩٦/١/٣١، الساعة العاشرة والنصف
صباحاً.

محضر الجلسة : -

في تمام الساعة (العاشرة
والنصف) من صباح يوم (الأحد)
الموافق ١٩٩٦/١/٢٨، عقد مجلس
(النواب) جلسته (السابعة عشرة) من
الدورة (العادية الثالثة) برئاسة



(معالي المهندس سعد هائل
السرور) وحضور أمين عام مجلس
الأمة السيد (حكم خير).

وتغيب بإجازة من الأعضاء
السادة : لا أحد .

وتغيب بمعذرة من الأعضاء
السادة : معالي الدكتور محمد
عضوب الزين، معالي السيد

جمال الخريشا، سعادة السيد
حاتم الغزاوي.

وتغيب عن الجلسة الأعضاء
السادة: معالي المهندس علي أبو
الراغب، بسعادة الدكتور همام
سعيد، سعادة الدكتور أحمد
القضاء، سعادة الدكتور فوزي
الطعيمة، سعادة الدكتور محمد
الحاج، معالي السيد عبدالكريم
الدغمي، معالي الدكتور محمد
أبو عليم وسعادة السيد سالم
الزوايده.

وحضر من الحكومة

١ - معالي السيد عبد الرؤوف
الروابدة نائب رئيس الوزراء ووزير
التربية والتعليم.

٢ - معالي الدكتور خالد الكركي
نائب رئيس الوزراء ووزير الإعلام

٣ - معالي الدكتور عوض
خليفة وزير الشباب

٤ - معالي السيد عبد الكريم
الكباريتي وزير الخارجية

هكذا من الله على

- ٥ - معالي السيد جمال الصرايرة وزير البريد والاتصالات
- ٦ - معالي المهندس سمير قعوار وزير النقل
- ٧ - معالي الدكتور صالح ارشيدات وزير المياه والري
- ٨ - معالي الدكتور عارف البطاينة وزير الصحة
- ٩ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي وزير الاوقاف والشؤون المقدسات الإسلامية
- ١٠ - معالي السيد سلامة حماد وزير الداخلية
- ١١ - معالي الدكتور عبد الرزاق النصور وزير الأشغال العامة والإسكان
- ١٢ - معالي السيد عادل القضاة وزير التموين
- ١٣ - معالي المهندس منصور بن طريف وزير الزراعة
- ١٤ - معالي الدكتور راتب السعود وزير التعليم العالي
- ١٥ - معالي السيد هشام التل وزير العدل

- ١٦ - معالي الدكتور عبد المجيد العزام وزير الدولة للشؤون البرلمانية
- ١٧ - معالي الدكتور نادر أبو الشعر وزير العمل
- ١٨ - معالي السيد نادر الظهيرات وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- ١٩ - معالي المهندس سمير الحباشنة وزير الثقافة
- ٢٠ - معالي الدكتور محمد أبو عليم وزير الدولة
- ٢١ - معالي السيد طه الهباهبة وزير الدولة
- ٢٢ - معالي الدكتور محي الدين توفيق وزير التنمية الإدارية
- ٢٣ - معالي السيد عبد الإله الخطيب وزير السياحة والآثار
- ٢٤ - معالي السيدة سلوى المصري وزير التنمية الاجتماعية
- * وحضر من الأمانة العامة:
- السيد نذير عطيات، السيد علي الحسبان، السيد محمد الرديني،

- ١ - معالي المهندس علي أبو الراغب.
 - ٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة.
 - ٣ - معالي الدكتور صالح ارشيدات
 - ٤ - معالي المهندس سمير الحباشنة
 - ٥ - سعادة السيد سميح الفرح
 - ٦ - سعادة السيد ضيف الله المومني
 - ٧ - معالي السيد طه الهباهبة.
 - ٨ - معالي الدكتور راتب السعود.
 - ٩ - سعادة السيد علي الشطي.
 - ١٠ - سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.
 - ١١ - سعادة السيد فياض جرار
 - ١٢ - سعادة السيد محمود هويل
 - ١٣ - سعادة الدكتور عبد الحافظ الشخانبة.
 - ١٤ - معالي الدكتور عبدالله العكايلة.
- السيد غسان النجداوي
معالي رئيس المجلس
بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني أعلن بدء الجلسة، السيد الأمين العام
جدول الأعمال
السيد الأمين العام
بسم الله الرحمن الرحيم
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
معالي رئيس المجلس : يعفى.
السيد الأمين العام :
٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات.
١ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزين.
ب - طلب معذرة مقدم من معالي سعادة السيد حاتم الغزاوي.
ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد جمال الخريشا.
أسماء الذين حضروا متأخرين عن الجلسة السابقة: -

هكذا من الأشهر

١٥ - سعادة السيد عبدالله أخو
إرشيدة.

١٦ - معالي الدكتور عارف
البطاينة.

١٧ - معالي السيد جمال
الصرايرة.

١٨ - سعادة الدكتور بسام
العموش

الغياب بدون معذرة :

١ - معالي الدكتور عوض
خليفات

٢ - سعادة السيد خليل حدادين
الغياب بمعذرة :

١ - معالي المهندس سمير قعوار
٢ - سعادة الدكتور محمد

عويضة

٣ - سعادة الدكتور همام سعيد
٤ - سعادة السيد بدر الرياطي

الذين خرجوا من الجلسة
بمعذرة :

١ - معالي الدكتور محمد
عضوب الزين

٢ - معالي الدكتور صالح
ارشيدات

٣ - معالي المهندس على أبو
الراغب

٤ - سعادة السيد حمزة منصور.
٥ - سعادة السيد عبد الرحيم

العكور.

الذين خرجوا من الجلسة بدون
معذرة :-

١ - معالي السيد عبد الكريم
الدغمي

٢ - سعادة السيد بسام حدادين.
٣ - سعادة الدكتور بسام

العموش .

٤ - سعادة المهندس عبد الهادي
المجالي

٥ - سعادة السيد سالم الزوايدة.
معالي رئيس المجلس في بند

ما يستجد من أعمال لدى من الزملاء
طالبين الحديث، أبدأ بالاستاذ حماد

أبو جاموس.

السيد حماد أبو جاموس

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس

١ - في يوم ٩٦/١/١٧ مساءً
وفي غمرة الأمطار الغزيرة التي

مقابل جبل الأمير فيصل من مخلفات
أحد المصانع وخاصة المياه
العادمة التي يتم تجميعها على مدار
أشهر الصيف ثم تفتح شتاءً لتملأ
الشوارع، وإذا ما أضيف إلى ذلك
مخلفات مناشير الحجر وإن الشارع
الرئيسي لم تتم إضاءته بعد من قبل
شركة الكهرباء بالتنسيق مع أمانة
عمان رغم كثرة مطالبتنا بذلك،
ويظهر من ذلك مدى ما يعانيه
السكان مما يتطلب معالجات
سريعة ولذلك فنطالب الحكومة
بالإجراء العاجل وشكراً.

٣ - لقد راجعني العديد من
التجار على مدى السنتين الماضيتين
شاكين متذمرين من دفع رسوم
رخصة صحة لأمانة عمان لجميع
المهن والحرف والمحلات التجارية
بدون إستثناء علماً بأن مثل هذه
الرخصة كانت تؤخذ عادة من
المحلات التي تتعامل بالمواد
الغذائية فقط بما فيها المطاعم.

وأفاد قسم منهم أن رسوم هذه

هطلت وفي جو عاصف قارص البرد
فاضت مياه المجاري في شارع
فاطمة الزهراء/ ماركا الشمالية على
عدد من المنازل فأغرقت أثاث
وملابس قاطنيتها من نساء وأطفال
وشيوخ وبشكل مأساوي، فاستغاثوا
بي طالبين النجدة لأن مسؤولي مياه
العاصمة لم يساعدهم، فحاولت
الإتصال مع المسؤولين فدلوني على
مدير مياه العاصمة الذي أبلغني
بعدم إمكانية عمل أي شيء، ولكن
رجال الدفاع المدني تمكنوا من
مساعدة أولئك المواطنين الكرام
الذين أبلغوني بالمرارة التي يشعرون
بها. عند زيارتي لهم - من تصرفات
مسؤولي المياه الذين كان بإمكانهم
عمل الكثير ولو من باب إظهار
اهتمامهم بهم، ونحن إذ نشكر
الدفاع المدني على جهودهم فنطالب
بالتحقيق في هذه التصرفات الغير
المسؤولة ووضع حل جذري لهذه
المشكلة لنلا تحدث مرة ثانية.

٢ - يعاني سكان حي القادسية

الرخصة ليس لها معايير وأسس صحيحة وثابتة.

ولدى التدقيق في حقيقة الأمر فقد ثبت بالقطع صدق شكواهم فمثلاً الرخصة رقم ٢٨٣٧/٣ رقم القطعة ٨٧٢ حقوز رقم ٥ - ماركا، وهي تتعامل بالأجهزة الكهربائية والإلكترونية قد دفعت عام ٩٤ مبلغ ٢٠ دينار وفي عام ٩٥ زادت لتصبح ٢٤ دينار أما في عام ٩٦ فأصبحت ٥٦ دينار بالإضافة للضريبة الإضافية.

معالي رئيس المجلس : معالي وزير المياه.

معالي وزير المياه والري :

شكراً معالي الرئيس.

أشكر الأخ الزميل حماد أبو جاموس على مداخلته، وفي موضوع فيضان المجاري الذي حصل بعد المطر الشديد أرجو أن أذكر بأن هذا الموضوع موضوع كبير ولا نستطيع نحن كوزارة مياه أن نتدخل به، لأننا إذاً معظم سكان العاصمة الذين

يسكنون في وسط العاصمة يربطون مجاري الأمطار على شبكات الصرف الصحي، وهذه الشبكات، شبكات الصرف الصحي، مصممة لسعة معينة لا تستطيع أن تتحمل كميات مياه إضافية تأتي من أسطح المساكن الموجودة في وسط عمان. طلبنا من كل الجهات المعنية وهذا موضوع لا نستطيع أن نتحكم به وحدنا كجهة مسؤولة عن شبكات الصرف الصحي.

نرجو من معالي الرئيس المساعدة بأي طريقة ممكنة بتوصيل هذه الرسالة إلى المواطنين، أي ربط لمياه الأمطار على هذه الشبكات يؤثر كلياً على شبكات الصرف الصحي وسيكرر ذلك طالما أن هذه الشبكات لا زالت موصولة بمياه الأمطار ...

وشكراً

معالي رئيس المجلس : الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

وفقراء واليتام. فيما يتعلق بهذه القضية، قضية الاكشاك، فانا اطلب لجنة تحقيق من وزارة الداخلية ووزارة البلديات ولجنة الحريات في هذا المجلس... وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً لك، المتحدث الاستاذ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله

وبركاته وبعد

وبعد أن تحسنت علاقة بلدنا بأشقائنا في دول الخليج في الآونة الأخيرة، أصبح باب العمل مفتوحاً امام شبابنا الاردنيين وخصوصاً للعاملين في حقل التمريض لما يتمتعون به من خبرة ودراسة واخلاص في العمل، وقد وافقت وزارة الصحة مشكورة لعدد من موظفيها العاملين في هذا الميدان

بسم الله الرحمن الرحيم
في مشكلة أحب أن اضعها أمام هذا المجلس الكريم، فيما يتعلق بالاكشاك فلسفة الاكشاك في البلديات إنما كانت من أجل مساعدة الفقراء، وباستمرار هذه الاكشاك يتم الاعتداء عليها والاعتداء يتم من قبل المسؤولين، رئيس بلدية الزرقاء صرح بأن رئيس اللجنة السابق وهو محافظ الزرقاء قد قام باعطاء اكشاك لاشخاص غير مستحقين بل هم من الاغنياء، وأراد رئيس البلدية إيقاف ذلك فغضب منه المحافظ فما كان من رئيس البلدية إلا أن قرر أن ينفذ ما قرره المحافظ رئيس اللجنة السابق، حتى لا يكون هناك أي سوء تفاهم بينهما ، الحقيقة أن هذه الاكشاك لا يجوز التصرف بها بهذه الطريقة.

وفيما يتعلق بامر آخر وأنا اقترحه اقتراح لعل اصحاب القرار يأخذوا به فيما يتعلق بالاكشاك وخطوط الباصات انا اقترح تخصيص هذه للجمعيات الخيرية

للعمل في تلك الدول بموجب اجازات سنوية بدون رواتب، الا أنها امتنعت بعد بذلك عن الموافقة للبعض الآخر من العمل هناك بعد أن حصلوا على عقود عمل واقاموا بطلب اجازة لمدة عام بدون راتب، كما نص على ذلك نظام الخدمة المدني.

وبذلك يحرم هؤلاء الموظفون من الاستفادة من هذه الفرصة السانحة لتحسين اوضاعهم المعيشية، وبالتالي سينعكس هذا الامر على الاقتصاد الاردني الذي يشكل العمل في الخارج رافداً من روافده.

هذا وقد راجعت معالي وزير الصحة بهذا الخصوص، فقال لى بأنه لا يوافق على منح اجازة لهؤلاء الموظفين للعمل في الخارج الا بعد أن يعينوا شخص اخر مكانه، ومع ايماني بحرص معالي على توفير الكادر الطبي في مستشفيات الحكومة، الا ان هذا لا يعفيه ولا يفتي الحكومة من تحفيز

شبابنا للعمل في الخارج بعد ان ظهرت البطالة.

وانني اتوجه من هذا المنبر الى سيادة رئيس الوزراء لايجاد حل لهذه المشكلة والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام، السيد علي الشطي.

السيد علي الشطي :

شكراً معالي الرئيس

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

باختصار وبدون مقدمات أود أن أسأل الحكومة الكريمة عن مصير أبناء الالوية والمناطق النائية والفقيرة بعد اقرار مجلس الوزراء للأسس الجديدة للتعيين والتي تنص على أن التنفس سيكون على أساس المحافظات وليس على أساس الالوية. مما يحرم أبناء الالوية وخاصة في المناطق الفقيرة والتي لا يوجد فيها اي مشاريع استثمارية تمكن ابنائها من العمل، بعكس مراكز المحافظات التي يتوفر فيها فرص

العمل اكثر من الالوية. كما ان فرص التكافؤ والتنافس بين أبناء الالوية ومراكز المحافظات تكاد تكون منعدمة لعدة اسباب يعرفها الجميع.

لذلك فإنني اتمنى على الحكومة الكريمة وعلى سيادة الشريف زيد بن شاكر أن يعيد النظر بهذه الأسس بحيث يبقى على التنافس بين أبناء اللواء الواحد خاصة بعد صدور نظام التقسيمات الادارية الجديد الذي اعتبر مركز اللواء بأنه هو الوحدة الادارية الاولى في كل منطقة... وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً الشيخ عبد الرحيم العكور.

السيد عبد الرحيم العكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

اخواني وزملائي، النواب الافاضل.

قبل اسبوعين تقريباً أصدر معالي وزير التعليم العالي قراراً بتعيين عدد من المستشارين والملحقين الثقافيين، واثار هذا

القرار موجة من الاحتجاجات الشديدة لدى موظفين الوزارة والمتقاعين والمتضررين من هذا القرار. فقرر معاليه تشكيل لجنة لمقابلة عدد من الموظفين من ضمنهم الاسماء التي وردت في قرار معاليه السابق.

واعتقد الجميع أن الحق سيصل الى اصحابه لكن المفاجأة كانت عندما صدرت قائمة تتضمن نفس الاسماء التي تم الاحتجاج عليها مع اضافة اسماء جديدة، ونحن نتساءل ما هي الاسس التي اعتمدها معالي الوزير في اختيار مستشارين والملحقين؟ وكيف يبرر لنا معاليه تعيين سيده في الدرجة الخامسة كانت سكرتيرة لمكتب معالي الوزير ملحقاً ثقافياً في واشنطن، ثم بعد الاحتجاجات تعين ملحقاً في بيروت وهناك من هو احق منها؟ كيف يبرر لنا معاليه تعيين أحد أبناء منطقته الانتخابية ملحقاً في واشنطن علماً بأنه تعين في كلية

هكذا من الأشهر

الطفيلة قبل سنتين فقط، ثم نقل إلى مركز الوزارة ومدة خدمته في الوظيفة لم تتجاوز الأربع سنوات بأي حال من الأحوال، وهناك من هو أولى وأحق منه.

وهناك الكثير من التجاوزات التي تحدثت عنها الصحافة قبل يومين. إننا نتمنى على الحكومة أن توقف مثل هذه التجاوزات... وشكراً معالي رئيس المجلس : شكراً، معالي وزير التعليم العالي : معالي وزير التعليم العالي : شكراً معالي الرئيس.

القضية برمتها أحلتها إلى عطوفة النائب العام وهو الذي سببت بها والفصل له، هذا أولاً.

ثانياً فيما يتعلق بتعيين سيدة أو تعيين سيد فهذا شأن داخلي لوزارة التعليم العالي ضمن أسس اعتمادها الوزارة وضمن لجنة مقابلات رسمية شكلت لهذه الغاية قابلت الجميع بعد امتحان تنافسي، ولكن لا يستطيع وزير التعليم العالي ولا أي وزير

كائن من كان أن يوجز وظيفة ملحق ثقافي لكل موظف في وزارة التعليم العالي. اتنمی لو أن لدينا مليون سفارة حتى نعين كل موظفي وزارة التعليم العالي بما فيهم المراسلين، ولكن لا أستطيع أن أرضي رغبات كل الزملاء وكل الأخبة.

فيما يتعلق بأبناء دائرتي الانتخابية مثلهم مثل أي مواطن أردني آخر له حقوقه وعليه أيضاً واجباته.

ما أدلى به سعادة الزميل المحترم حول هذا الموظف عار عن الصحة، هو موظف لم يعين كما قيل قبل سنتين أو ثلاث سنوات، بل منذ زمن بعيد ويحمل ماجستير في الهندسة وايضاً أخذ هذا الموقع بناءً على تنافسه بين زملاءه، ولدي كل الوثائق والمستندات التي تثبت عكس ما قال الزميل وعكس وما ذكرت الصحافة والقضية الآن رهن التحقيق لدى عطوفة النائب العام.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الدكتور نزيه عمارين. الدكتور نزيه عمارين : شكراً سيدي معالي الرئيس. حضرات الزملاء الأكارم :

إن قرار البنك المركزي القرار المركزي الأردني الأخير برفع سعر الفائدة المصرفية إلى «٩,٥» أثار نوع من الارتباك والتساؤلات وإننا نرى أن هذا القرار الهام قد عكس مدى عدم التوافق والانسجام بين السياسة النقدية المتبعة وبين السياسة الاقتصادية المعلنة والتي ترمي إلى دعم وتشجيع الاستثمار ومنع التباطؤ.

إن استمرار السياسة في رفع الفائدة المصرفية سوف يؤدي إلى زيادة كلفة الاستثمار وزيادة كلفة الانتاج وزيادة اسعار السلع. إن القرار الأخير سيؤدي إلى خسارة البنك المركزي بما يوازي «٢٠» مليون دينار، إضافة إلى أن هذا القرار أدى إلى تهافت البنوك

وأصحاب رؤوس الأموال على شراء شهادات الإيداع حيث أنه بهذا يضمن لهم ربحاً مالياً أكيداً دون أية مخاطرة تذكر.

نرجو توضيحاً من الحكومة وإن إرتأت ذلك في جلسة خاصة... وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً، آخر المتحدثين الشيخ عبد المنعم أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت : بسم الله الرحمن الرحيم معالي الرئيس

بلغني من مصدر موثوق بأن الأخ الفاضل المهندس السيد ليث شبيلات الحر الأبوي وراء القيود، إنه يعامل معاملة غير إنسانية، وذلك في سلبيات ثلاث.

الأولى : إن المحكمة سمحت لمحامي الدفاع باللقاء مع السيد ليث على إنفراد، لكن الأمن لم يسمح بذلك فهل إذا صحت هذه الرواية أصبح للأمن سيادة

هكذا من الأشهر

فوق القانون والمحكمة؟

لذلك أطالب الحكومة بالبيان

الشافعي؟

الثانية : يرى المهندس السيد

ليث في المحكمة بملايس السجن.

ونحن نعلم أن المتهم بريء حتى

تثبت إدانته.

ونرى في دول العالم المعتقل

السياسي والجناي بالملابس المدنية

في المحكمة.

أم أننا تحولنا وتطورنا من

العالم الثالث الى العالم ثلاثين ؟

بل نرى قاتل رابين في المحكمة

بملابسه المدنية رغم قتله رئيس ما

يسمى بإسرائيل المزعومة.

السلبية الثالثة في معاملة

السيد ليث شبيلات أنه طالب إدارة

السجن باذخال الفروية من اهله،

فرفضت ادارة السجن. على الرغم

من مرضه بالروماتزم، وهو في أمس

الحاجة إليها مراعاة لوضعه

الصحي...

وختاماً مثل تلك السلبيات أنفة

الذكر تسديد فواتير ثار مبيت ضد

السيد ليث الشبيلات، ويعد ذلك

تتغنى الحكومة في الغدو والأصال

بسيادة الدستور والقانون.

معالي الرئيس اذكر الحكومة

بان دين الدولة الاسلام القائل في

معاملة الأسير الكافر

«ويطعمون الطعام على حبه

مسكيناً ويتيماً وأسيراً، وإنما

نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً

ولا شكوراً».

فما بالننا في التعامل مع

المعتقل المسلم الفيور العربي

الأصيل السيد ليث الشبيلات ؟..

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس : معالي

الأستاذ عبد الرؤوف.

معالي نائب رئيس الوزراء

وزير التربية والتعليم.

شكراً سيدي الرئيس

شكراً لفضيحة النائب المحترم

على طرحه لهذا الموضوع بأسلوب

الحنان والرفقة، والحديث خارج إطاره

للتصدي للحرية العامة في هذا

الوطن الذي نفخر بديمقراطيته ولا

سيادة القانون وسنكتفي بالخطابة

دون أن نعمل لمصلحة هذا الوطن

الطيب.. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً، يا

أستاذ عبد المنعم ليس هكذا الحديث

ولا نريد أحد أن يكسب شعبية على

ظهر المجلس، وتفضل دكتور بسام

نقطة نظام.

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

نقطة النظام التي أريد أن أذكر

أن النائب حينما يذكر فيما يجد من

أعمال أية قضية ثم يعلق معالي

الوزير أيأ كان صاحب المعالي،

المفروض أن ينصب الحديث ثنائياً

على القضية وأن يوجه الكلام للنائب،

أما أن يتم التعميم بحيث يوجه الكلام

للسادة النواب أنا أظن أن هذا الكلام

غير صحيح.

ما تفضل به معالي وزير التعليم

العالي أوهم المستمعين أن النواب

يطرقون الباب ويريدون أشياء من تلك

عن تسديد الفواتير وقد تكرر مثل

هذا القول كثيراً، يخرج عن حدود

الواقع والمنطق، فالحكومة تلتزم

بالقانون وسيادة القضاء ولا تقبل أن

تحاسب الناس على فواتير، ولو

حوسب الناس على فواتير بما

يسينون به لكان لها مواقف أخرى.

فالإساءات تعددت ولكن الحكومة

تتحمل وتتحدى بالصبر وراحة البال

والأفق الواسع رعاية للديمقراطية.

ولا يجوز وليس من حق أحد أن

يرجم الناس بين وقت وآخر طلباً

لشعبية ولاي صفة أخرى.

ليس للسيد ليث شبيلات ونكن

له الإحترام والتقدير كشخص ليس

معتقلاً، فالمعتقل معتقل رأي، وإنما

هو موقوف بأمر من القضاء ولا يجوز

التعرض لقضية منظورة أمام

القضاء، وإذا خالفت أجهزة الأمن أي

قرار صادر عن المحكمة، فالمحكمة

هي صاحبة الصلاحية في أن تلجم

هذا الموقف وأن توقفه عند حده. أما

إستغلال هذا المنبر بين وقت وآخر

هكذا من الأشهر

الوزارة وكان الكلام متعلقاً بالشيخ عبد الرحيم، إذا كان الشيخ عبد الرحيم راجعه في قضية فليذكر له.

معالي رئيس المجلس : أخ بسام أنت طلبت نقطة نظام، الحديث الذي تحدثته كله ما له علاقة بنقطة النظام. الدكتور بسام العموش : لما يتحدث عنا جميعاً هذه نقطة نظام. نحن لم نتحدث ولم نطرق باب.

معالي رئيس المجلس : السيد الأمين العام جدول الأعمال. السيد الأمين العام :

٢ - الردود على الأسئلة :

١ - كتاب معالي وزير المالية رقم (٩٦٩٢) تاريخ ١٩٩٥/٨/٣١، جواباً على السؤال رقم (١٦٢) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين.

مجلس النواب

الرقم : ١٣٢٨/٢٦/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٥/٦/١٢م

معالي وزير المالية

أبعث لمعاليتكم ضرورة عن

السؤال رقم (١٦٢) تاريخ ١٩٩٥/٦/٨، المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين.

أرجو التكرم بالإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،

م. سعد هایل السرور

رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

التاريخ : ١٩٩٥/٦/٤م

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال

التالي إلى معالي وزير المالية.

للإجابة عنه خلال المدة

المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال : تصوراتكم حول

ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الاسود -

الاقتصاد الموازي السري - حجمه؟

نسبته إلى حجم الاقتصاد القومي.

اجراءاتكم لمواجهته.

وشكراً

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور نزيه عمارين

وزارة المالية

الرقم : ٩٦٩٢/١٩/٢

التاريخ : ١٩٩٥/٨/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة إلى كتاب معاليتكم رقم

١٣٢٨/٢٦/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/٦/١٢ ومرفقة السؤال رقم

(١٦٢) تاريخ ١٩٩٥/٦/٨ المقدم من

سعادة النائب الدكتور نزيه العمارين

حول ظاهرة الاقتصاد السري، أرجو

أن أبين ما يلي :

١ - يمكن تعريف الاقتصاد

السري بأنه مجموع الدخول

المتحققة والتي لم ترد القيمة

المضافة المتعلقة بها في الحسابات

القومية وتشمل الدخول والفاعليات

غير المسجلة بما في ذلك جميع

المعاملات الاقتصادية غير القانونية.

مثل أعمال التهريب بمختلف أنواعها،

والتعامل بالسلع الممنوعة مثل

المخدرات أو الأسلحة غير

المرخصة، وعمليات الرشوة والفساد

والإفساد وغيرها. كما تشمل أيضاً

الأنشطة التي تحتفظ بقيود وحسابات سرية لا يتم الإفصاح عنها لغايات التهريب من الضريبة.

٢ - يعتبر التهريب على مختلف

أنواعه من أهم مظاهر هذا الإقتصاد

حيث تعمل جميع الدول على محاربه

والحد منه، ليس لأن هذا النشاط

يؤدي إلى التهريب من دفع الضريبة

ويضر بحقوق الخزينة فحسب، بل

للكثار الإجتماعية والأمنية السلبية

التي ترافق ذلك في معظم الأحيان

خاصة الجريمة المنظمة.

٣ - يلاحظ المتعامل داخل

السوق الأردني بعض ممارسات

الإقتصاد السري التي من أبرزها

ما يلي :

١ - وجود سوق رائجة لبيع

السلع المهربة مثل الأجهزة

الكهربائية والسجائر الأجنبية

والعطور وغيرها من السلع التي تباع

بأسعار أقل من أسعار مثيلاتها في

الإقتصاد الرسمي.

ب - لجوء بعض أصحاب العمل

هكذا من الأشهر

إلى استخدام العمال الأجانب دون تبليغ مكاتب العمل وذلك بهدف التهريب من تحمل رسوم تصاريح العمل الخاصة بالعمال الأجانب، مما يترتب عليه تشوه في بيانات حجم العمالة الواردة وإمكانية إحلال العمالة الأردنية محلها.

ج - لجوء المتعاملين في بيع وشراء الأراضي إلى تسجيل قيمتها بأقل من القيمة الحقيقية لها وذلك للتهرب من دفع الضريبة الحقيقية المترتبة على تسجيل وانتقال الأراضي.

د - يعتبر موضوع تقدير حجم الاقتصاد السري من الموضوعات الحديثة التي لا تزال خاضعة للجدل والنقاش. ويعزى ذلك إلى أن عملية القياس تتم على مستوى الاقتصاد الكلي وليس على مستوى الأنشطة السرية الجزئية. بالإضافة إلى أن منهجية القياس المتبعة خلافية، والبيانات اللازمة غير متوفرة بصورة

دقيقة وتقدر تقديراً جزافياً في الغالب. لذلك يصعب قياس حجم الاقتصاد السري في الأردن وإعطاء صورة دقيقة عن حجمه. هذا من جهة، ومن جهة ثانية يمكن من خلال مقارنة أبرز مظاهر الاقتصاد السري في الأردن مع العديد من الدول الصناعية والزراعية ملاحظة أن هذا النشاط محدود الحجم ولا يشكل خطورة ملحوظة.

هـ - تبذل الحكومة جلَّ جهدها باتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من تطور هذه الظاهرة في الاقتصاد الأردني بما في ذلك:

أ - مكافحة التهريب على مختلف المستويات وبالتعاون مع الجهات الإقليمية والدولية.

ب - تشكيل لجان تقييم الأراضي في مختلف محافظات المملكة لتقدير قيمة الأراضي المباعة الأمر الذي أعطى نتائج إيجابية بالمحافظة على إيرادات الخزينة في

هذا المجال كما يتضح من الجدول التالي:

١٩ مجلس النواب

سبباً لظهور نشاطات سرية. ويذكر أن برنامج التصحيح الاقتصادي

(بالمليون دينار)			/ السنة
١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٥٢ م	٤٩ م	٤٤ م	الإيرادات
٧٢٨	٧١٨	٦٥٥	رسوم تسجيل الأراضي قيمة الأموال غير المنقولة المباعة

الذي يطبقه الأردن بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يساعد في تحقيق هذا التوجه من خلال تحرير النشاط الاقتصادي وزيادة درجة الإنفتاح على الخارج.

هـ - تطبيق تشريعات ضريبية مرنة تتناسب مع مستويات الدخل السائدة، بحيث تأخذ بعين الاعتبار فترات النشاط والركود الاقتصادي، وذلك بهدف توزيع العبء الضريبي بصورة عادلة، والحد من جدوى اللجوء إلى مغامرات التهريب الضريبي، وكذلك تفعيل دور دائرة ضريبة الدخل ورقابتها بهذا الشأن. ومن الجدير بالذكر أن مشروع

ج - إنتهاج سياسات مالية متوازنة تهدف إلى الحد من فجوة الأسعار الداخلية والأسعار في الخارج خاصة التخفيضات الملموسة على الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع التي اتخذتها الحكومة في نهاية السنة الماضية مما أدى إلى تخفيض إيرادات الموازنة من عائدات الرسوم الجمركية كما يتضح من الجدول التالي:

د - التوجه نحو اقتصاد السوق الذي يعتمد على الحوافز، والحد من اللجوء للضوابط والقيود ما أمكن، بحيث لا تكون تلك الضوابط والقيود

١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	النصف الأول من عام ١٩٩٥
٢٢٩ م	٢٣٠ م	٢١٦ م	٩٧ م
الرسوم الجمركية			

هكذا من الأشهر

القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل يحتوي على مجموعة من التعديلات ضمن هذا التوجه والتي ستساعد في الحد من هذه الظاهرة.

بالنسبة لهذه السلع الأمر الذي يشير إلى أن عمليات تهريبها تقع تحت السيطرة وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

السنة	المسجل	الات كهربائية وغير كهربائية
	الاستيراد بالمليون دينار	الاستيراد بالمليون دينار
١٩٩١	٣٠	٢٧٣
١٩٩٢	٤٩	٣٧٥
١٩٩٣	٧٣	٣٦١

و - اللجوء إلى تطبيق العقوبات المناسبة عند الضرورة للحد من ممارسة النشاطات غير المشروعة. فقد يكون استخدام تلك الوسيلة مفيداً إذا طبق كإجراء لردع المتعاملين في هذه الأنشطة.

٦ - يتبين من حجم المستوردات (سيف دون الرسوم والضرائب) لكل من السجائر والسلع الرئيسية والكهربائيات والإنتاج المحلي من السجائر أن حجم السوق الرسمي يتطور بشكل جيد ومنظم

وستستمر الحكومة في اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة للحد من ظاهرة الإقتصاد السري في الإقتصاد الوطني علماً بأن الحد من هذه الظاهرة يعتمد بالدرجة الأولى على اطمئنان الناس وقناعتهم بعدالة الأنظمة الضريبية والجمركية، وعلى حكمة وحصافة الإدارة المالية والنقدية. الأمر الذي تبذل الحكومة جلَّ جهدها لتحقيقه. أرجو إعتبار ما جاء أعلاه رداً على سؤال سعادة النائب الدكتور

نزيه عمارين المحترم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

باسل جردانه

وزير المالية

معالي رئيس المجلس : استاذك

دكتور نزيه، نقطة نظام دكتور ذيب.

الدكتور ذيب خطاب :

شكراً سيدي الرئيس

أشكر معالي نائب رئيس

الوزراء على ما تفضل به، ولكن أحب

أن أقول له إن المعلومة شاهدها..

معالي رئيس المجلس : يا دكتور

ذيب أرجو أن لا تستعمل نقطة النظام

للتفليس عن رغبات السادة النواب،

هناك طريق لهذا، هناك طريق للزميل

كيف يطلب الحديث وكيف يوجه

السؤال وكيف يتكلم فيما يستجد من

أعمال. هذه مالها علاقة بنقطة النظام

يا أخي.

أرجوك دكتور ذيب نقطة النظام

تعني أن هناك مخالفة للنظام

الداخلي. ما هي نقطة النظام استاذ

فواز؟

السيد فواز الزعبي : أريد أن

أسأل وزير المالية عن سؤال منذ

عشرين شهر لم يرد علي.

معالي رئيس المجلس : أبعث

لي السؤال وأنا أتابعه، الدكتور

نزيه تفضل.

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً سيدي معالي الرئيس

سيدي هل لي أن أوجّل الإجابة

لحين حضور معالي وزير المالية؟

معالي رئيس المجلس :

لا سيدي لا نستطيع أن نرجع

لجدول الأعمال مرة ثانية. وأرجو أن

تكون الردود بإيجاز يا دكتور وهذا

نص النظام الداخلي في هذا

الموضوع.

الدكتور نزيه عمارين : يا سيدي

الموضوع هام جداً ولا يحتمل

الإيجاز.

معالي رئيس المجلس : أنا أقدر

أن كل موضوع يُسأل عنه أي نائب

هو هام جداً . تفضل.

كلنا من أهل

الدكتور نزيه عمارين :

شكراً سيدي.

بداية أشكر معالي وزير المالية على رده، إن الذي دعاني لطرح هذا الموضوع هو واجب الأمانة الذي يقتضي منا تسليط الأضواء على القضايا الوطنية الساخنة التي تهدد إنجازات الوطن العظيمة، وتمس أمنه واستقراره في محاولة صادقة وجسورة لمواجهتها ومعالجتها.

حضرات السادة - إن الإقتصاد السري والذي يطلق عليه أيضاً الإقتصاد الموازي أو الخفي أو الأسود لأنه يعني بالسوق السوداء. إن الإقتصاد الأسود هذا يشكل جزءاً هاماً وخطيراً جداً من الإقتصاد الوطني والذي لا تسجل فعالياته المختلفة ضمن حسابات الدخل القومي.

إن الإقتصاد السري الأسود يزدهر وينكمش على حساب الإقتصاد الرسمي.

حضرات السادة النواب -

للوقوف على مدى خطورة وجدية هذا السوق لا بد من التعامل معه من خلال لغة الأرقام، حيث يقدر بعض الإقتصاديين المحايدون والممارسين حجم الإقتصاد الأسود في الأردن أنه يتراوح بين «١٢٠٠» مليون إلى «١٥٠٠» مليون وربما يزيد عن ذلك، وهي نسبة تتراوح بين ربع إلى ثلث الإقتصاد الوطني الأردني.

أيها السادة النواب - إن خطورة الإقتصاد السري تكمن في إنه جزءاً هاماً من الإقتصاد الوطني، ويعتبر بكل المعايير منافساً للإقتصاد المسجل وهو ينمر على حساب الإقتصاد المسجل وعلى حساب عجز الموازنة، ولا يصب لصالح الوطن ولا الخزينة بل لصالح جيوب فئة مستفيدة ظلاماً وعدواناً. وللمأمانة نقول بأن الإقتصاد السري يرادف إقتصاديات معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء ولكن بنسب متفاوتة.

إن الخطوط الحمراء للإقتصاد

الأسود هي ثلث حجم الإقتصاد الوطني، فقد يقول قائل، وهنا الجزء المهم في التعليق حسناً أن النسبة لدينا لم تصل إلى الخطوط الحمراء في محاولة لتقليل هذا الجانب الخطير كما ورد في رد معاليه في الصفحة الرابعة في الفقرة الرابعة حيث يقول «يصعب قياس حجم الإقتصاد السري في الأردن واعطاء صورة دقيقة عن حجمه، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يمكن من خلال مقارنة أبرز مظاهر الإقتصاد السري في الأردن في العديد من الدول الصناعية والنامية ملاحظة هذا النشاط محدود الحجم ولا يشكل خطورة ملحوظة».

إننا نجد في هذا محاولة لتقليل مدى خطورة هذه الظاهرة الوطنية سلبية للأسباب التالية :

- إن ما ينطبق على الدول الأخرى لا ينطبق بالضرورة علينا لأسباب عديدة. مثلاً في بريطانيا وفرنسا يصل حجم الإقتصاد

السري إلى ما يقارب ٢٠٪، وفي إيطاليا يقال أنه تجاوز هذا الرقم وفي العراق أرقاماً مذهلة تلك الدول أيها الأخوة تستطيع أن تتحمل أكثر من ذلك لأنها تملك موارد طبيعية غير محدودة إضافة لما تملك من صناعة ثقيلة وزراعة وغيرها من الموارد. لكن نحن هنا بلد محدود الموارد جداً ونستورد حتى رغيف الخبز وحب الدواء، ولا نملك حتى كفاية أعلاف ثورتنا الحيوانية. إننا بلد يعتمد أمنه الإقتصادي والاجتماعي على قراره السياسي ودوره المحوري. وبالتالي فإن أمنه الإقتصادي والاجتماعي ووجوده لا يحتمل أية هزة عنيفة، هذه حقيقة لا جدال فيها علينا اخذ هذه الحقيقة ومحددات امكانيات الوطن المادية دوماً بعين الاعتبار وإن ننصف هذا الوطن وننصف قدراته الاقتصادية والسياسية والمصيرية والتي كانت دوماً محكومة بمصلحة الوطن ومستقبله وديمومته، وإن لا نطلب منه

هكذا من المأهول

ما هو فوق طاقته.
إننا جميعاً مدعوون حكومة
واحزاباً ومعارضة وطنية مستقلة
كانت أم حزبية وكتاباً وصحافة
مدعون لتناول البيت الداخلي...
وشكراً
معالي رئيس المجلس :
شكراً، نقطة نظام الشيخ
العكور.

السيد عبد الرحيم العكور :
شكراً معالي الرئيس في النظام
الداخلي للمجلس المادة «٥٧» لكل
عضو الحق دائماً أن يطلب الآن
للرد عقب المتكلم من الحكومة مع
مرعاة المادة «٨٦» من هذا النظام.
وعليه أرجو أن أكون محتفظاً باتزاني
وادبي في ردي مرة أخرى على
معالي وزير التعليم العالي واتحدى
أن يقول أنني طرقت بابه في قضية
مستشارين ثقافيين أو ملحقين
ثقافيين، وأن يتهمني أن كلامي عارٍ
عن الصبغة فأنا ساضطر في هذا
الموضوع أن أحول هذا الموضوع

في استجواب لمعاليه حتى يكون
دقيق مرة أخرى في كلامه.. شكراً
معالي رئيس المجلس : شكراً
لك، شيخ عبد الرحيم دعونا نتفق
فسي هذه القضية تحديداً موضوع
ما يستجد من أعمال، إذا كان
الموضوع أن تناقش القضية
المطروحة وهناك آلية أخرى يستطيع
أي من الزملاء أن يطلب مناقشة عامة
لاي موضوع، وعندها يستطيع أن
نخصص جلسة كاملة لمناقشة
الموضوع محور النقاش العام. لكن
أردنا من بند ما يستجد من أعمال
أن نوصل رسالة للحكومة في أية
قضية مستعجلة بمنتهى الإيجاز
والاختصار إنما إن كانت هناك اجابة
عند أي من أعضاء الحكومة فلا
نستطيع إلا أن نستمع لاجاباتهم
وهذا حق لهم.
هناك آلية أخرى للإستجواب
والآلية أخرى للسؤال والآلية أخرى
للمناقشة العامة، إن لم تقنعنا هذه
الآلية الموجزة التي أردناها مختصرة

يرجى الإطلاع والإجابة عليه
ضمن المدة القانونية.
واقبلوا الإحترام
م. سعد هایل السرور
رئيس مجلس النواب
مجلس النواب
التاريخ : ١٩٩٥/١٢/٦ م
معالي رئيس مجلس النواب
أرجو التكرم بتوجيه السؤال
التالي إلى معالي وزير الداخلية
للإجابة عنه خلال المدة المحددة في
النظام الداخلي.
نص السؤال:
ما هي الأندية الليلية، وما
أهدافها، ووسائلها وبرامجها وكم
عدد الأندية الليلية في المملكة. من
هي الجهة التي تقوم بترخيصها، هل
يتعارض وجودها مع أخلاقنا
وأعرافنا وتقاليدينا.
وتفضلوا بقبول فائق الإحترام
النائب
عبد العزيز جبر

فنستطيع أن نلجأ للآلية الأشمل
والأوسع وهي المناقشة العامة وهذا
حق للمجلس، الأدب مطلوب من
الجميع وفي كل وقت وفي داخل هذا
المجلس وفي خارجه أدب الخطابة
موجود وفي أي مجال وأي مكان.
هذا من أخلاقياتنا ومن أصل تراثنا.
أرجو أن نعود للبند الذي يليه،
السيد الأمين العام الذي يليه.
السيد الأمين العام :
٢ - كتاب معالي وزير الداخلية
رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١/٢، جواباً
على السؤال رقم (٢٦) المقدم
من سعادة النائب السيد عبد
العزیز جبر.

مجلس النواب
الرقم : ٣٠٨٨/٢٨/١٦/٣
التاريخ : ١٩٩٥/١٢/٢٤
معالي وزير الداخلية
أبعث لمعاليكم صورة عن
السؤال رقم (٢٦) تاريخ
١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة
النائب السيد عبد العزيز جبر.

وزارة الداخلية

الرقم : ١/١٠/١٤

الموافق : ١٩٩٦/١/٢

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة لكتابكم رقم

٣٠٨٨/٢٨/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٥/١٢/٢٤م، بخصوص السؤال

رقم (٢٦) بتاريخ ١٤/١٢/١٩٩٥م.

والمقدم من سعادة النائب عبد العزيز

جبر المتعلق بالنوادي الليلية.

أرجو أن أعلم معاليكم بأن

النادي الليلي هو مكان عام مرخص

ومصنفاً سياحياً لغايات خدمة

السياحة بشكل عام والزوار الأجانب

بشكل خاص ويقدم في هذه الأماكن

الفن الموسيقي والغنائي وخاصة ما

يتعلق منه بالفلكلور الأردني، وقد بلغ

عدد الأماكن المرخصة ولغايات تاريخه

(١٥) محلاً، وأن عمل هذه الأماكن

تحت المراقبة والمتابعة الدائمة ومن

كافة الأجهزة ذات العلاقة سواء

السياحية أو الأمنية لضمان عدم

إخترافها عن الغايات السياحية التي

وجدت أساساً لخدمتها، علماً بأن

هذه النوادي ترخص من قبل عدة

جهات رسمية هي وزارات الداخلية،

والصحة، والسياحة والآثار وأمانة

عمان الكبرى، هذا وقد جرى مؤخراً

تنسيق بين وزارتي الداخلية

والسياحة والآثار باعتبار أن وزارة

السياحة والآثار هي صاحبة

الصلاحية في منح الموافقة المبدئية

لتلك النوادي.

واقبلوا فائق الاحترام

سلامة حماد

وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس :

نقطة نظام دكتور عبد الله

النسور.

الدكتور عبد الله النسور : النقطة

تنظيمية صرفة، هل ما تفضل به

معالي وزير التعليم العالي انه

سيحول النائب إلى المحكمة ؟

هل قصد أن النائب الذي يسأل

سؤالاً يحول إلى المحكمة أم قصد

الجريدة؟ إن قصد الجريدة فيلغى

موضوع سؤاله، أما إذا قصد

تحويل النائب أنه بسبب سؤاله

وممارسة حقه الدستوري في توجيهه

السؤال المحترم باللغة المحترمة

بواقعة محددة. أريد أن أسمع

إيضاحاً لأنني أنا ساستجوب معالي

الوزير وسأطرح الثقة به إن كان هذا

ما قصده .. وشكراً

معالي رئيس المجلس : معالي

الوزير موجود يستطيع أن يجيب هذه

النقطة، لكنني أيضاً فهمت هذه

النقطة ولو كان المقصود ما ذكرته

أخيراً لكنت أنا مسؤولاً عن الإجابة

في تلك اللحظة بالذات. ولو كان

المقصود أن الوزير سيحيل

النائب لكنا أعطينا الإجابة عن

قضية سأل عنها النائب، لكن

الوزير كما فهمت قال عن قضية

ذكرها النائب بأنها أحيلت إلى النائب

العام. معالي الوزير أرجو توضيح

هذه النقطة بالذات.

معالي وزير التعليم العالي :

شكراً معالي الرئيس.

يا سيدي أولاً لزميلي الشيخ

عبد الرحيم العكور كل محبة وتقدير

وهو يعلم ذلك، أنا لم اتهمه لأنه

راجعني أو ابتزني أو ما شابه ذلك،

أنا قصدت أن المعلومات التي أدلى

بها ليست جديدة، ظهرت قبل اسبوع

في صحيفة وأنا حولتها بكاملها

للنائب العام.

معالي رئيس المجلس : شكراً،

اكتفيناً، هذا ما ذكره معالي الوزير.

الاستاذ عبد العزيز جبر.

السيد عبد العزيز جبر :

معالي الرئيس، حضرات النواب

المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله

وبركاته وبعد

فما دعاني إلى السؤال عما

يسمى بالأندية الليلية هو ما أراه

ويراه القراء حول هذا الموضوع في

الصحف المحلية من إعلانات عن

حفلات راقصة وسهرات ماجنة حتى

إن هذه الإعلانات تعرض فيها صور

فاضحة أقل ما يقال فيها أنها

هكذا من الأشهر

معصية لله تتعارض مع مبادئ ديننا الحنيف وأخلاقنا العربية الإسلامية. وقد سألت معالي وزير الداخلية للإستفسار عن ما هية هذه الأماكن المسماه بالأندية الليلية حيث وصل إلى علمي عن طريق المجاورين لأحد هذه الأماكن أنه شاهد الخارجين والداخلين إلى ذلك المكان في مناظر يترفع عنها صاحب الذوق السليم، ولما جاءت إجابة معالي وزير الداخلية تصف هذه الأماكن بإنها لخدمة السياحة ويقدم في هذه الأماكن الفن والموسيقى والغناء، استنتجت أنها ملاهي ليلية مع علمي أن القانون ليس فيه ما يسمح بمثل هذه الأندية ولأن الفن كمصطلح في أيامنا هذه يعني الرقص والخدمة السياحية تقديم المشروبات من مختلف أنواع الخمور لزواد هذه الملاهي، ولما ورد في إجابة معالي الوزير عبارة (أن هذه الأماكن تحت المراقبة والمتابعة الدائمة ومن كافة أجهزة الدولة ذات العلاقة سواء

السياحية أو الأمنية لضمان عدم إنصرافها عن الغايات السياحية) أدركت تماماً أن هذه الأماكن يراد منها خدمة السائح في لهو ينسجم مع تربيته وأخلاقه ولكنه قد يؤدي إلى أمور لا تحمد عقباها من جرائم واعتداء على الأخلاق وإنتهاك لحرمة أخلاقنا القويمة. ولذلك هي تحت المراقبة الدائمة.

وقد سكت معالي الوزير في إجابته عن فرع من سؤالي وهو هل يتعارض وجود هذه الأندية مع أخلاقنا وأعرافنا وتقاليدينا، والسكوت في معرض الحاجة ببيان، أي أن هذه معارضة فعلاً لأخلاقنا وتقاليدينا وأعرافنا، أي أن هذه الأندية الليلية بما يعرض فيها من رقص باسم الفن وشرب ومسكر باسم السياحة وليتالي حمراء حيث يوجد واحد من هذه الأندية باسم نادي الليالي الحمراء أيضاً يجعلنا نسأل هل هذه الأماكن بما فيها من معصية لله ينسجم ترخيصها من قبل الحكومة

وزاراتها الداخلية والصحة والسياحة وأمانة عمان الكبرى مع الدستور الأردني الذي ينص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، ومن أئمن في نظر الحكومة المحافظة على الدين والأخلاق أم الكسب الحرام الذي يأتي من مثل هذه الأماكن ومن السياحة التي تتصف بها هذه الأماكن وأسأل سؤلاً أخيراً لماذا لم تستشير وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في ترخيص هذه الأماكن؟ أليست هي الجهة المسؤولة عن الشؤون الإسلامية وما ينسجم وما يتعارض معها.

وليعلم وزارؤنا وحكومتنا أن البلاد والأرض التي يحكمونها اليوم قد فتحها سادتنا الصحابة رضوان الله عليهم لترتفع عليها راية الإسلام خفاقة عالية ولتطبق فيها أحكام الدين الحنيف والشرح الشريف وإن الله سبحانه سائل كل مسؤول عما استرعاه الله عليه (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) وأمل من الحكومة

وزاراتها المتعددة أن تعيد النظر في مثل هذه الأماكن وأن يكون فيها رأي واضح لمعالي وزير الأوقاف الذي لن يقر إلا ما يوافق الدين الحنيف إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام، السؤال الذي يليه.
السيد الأمين العام :

٣ - كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٢٠٦٥٣) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣٠، جواباً على السؤال رقم (٢٦٩) المقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي.

مجلس النواب

الرقم : ٢٨١٦/٢٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٥/١١/٢٩ م

معالي وزير المياه والري

أبعث لمعاليكم صورة عن

السؤال رقم (٢٦٩) تاريخ

١٩٩٥/١١/١٢، والمقدم من سعادة

النائب السيد مفلح اللوزي.

هكذا من المأهول

أرجو الإطلاع والإجابة عليه
ضمن المدة القانونية
واقبلوا الإحترام،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

مجلس النواب

الموافق : ١٩٩٥/١٠/٣٠م

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال
التالي إلى معالي وزير المياه والري
للإجابة عنه خلال المدة المحددة في
النظام الداخلي.

نص السؤال: ما الإجراءات
التي تم اتخاذها لربط الأحياء
المتبقية من منطقة الجبيهة وشفا
بدران والمناطق التابعة لها بشبكة
المجاري، علماً أن هذه المناطق
داخل التنظيم الهيكلي لعمان الكبرى.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب

مفلح اللوزي

وزارة المياه والري

التاريخ : ١٩٩٥/١٢/٢٠م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : خدمات الصرف

الصحي لمنطقة الجبيهة وشفا بدران
إشارة إلى كتاب معاليكم
رقم ٢٨١٦/٢٨/١٦/٣ تاريخ
١٩٩٥/١١/٢٩ بخصوص السؤال
رقم (٢٦٩) تاريخ ١٩٩٥/١١/١٢،
والمقدم من سعادة النائب السيد
مفلح اللوزي الخاص بالأجراءات
التي تم اتخاذها لربط الأحياء
المتبقية من الجبيهة وشفا بدران
والمناطق التابعة لها بشبكات
الصرف الصحي العامة.

أرجو العلم أنه تم الانتهاء من
عمل التصاميم اللازمة لخدمة الأحياء
المتبقية من الجبيهة وشفا بدران
والتي تربط بالإنسياب الطبيعي على
شبكات الصرف الصحي لعمان حيث
يلزم لخدمتها تنفيذ شبكات صرف
صحي بطول ٥٦ كم وبكلفة تقديرية
حوالي (٣٨) مليون دينار وسيتم
طرحها للتنفيذ في حال توفر
المخصصات المالية لذلك.

واقبلوا الإحترام

وزير المياه والري

د. صالح ارشيدات

معالي رئيس المجلس : الزميل
مفلح اللوزي.

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الإخوة النواب المحترمين

أتقدم بالشكر إلى معالي وزير
المياه والري لرده على السؤال الذي
أحوج ما تقدم به لخدمة المناطق
التي لم تحظى بالربط في الصرف
الصحي بشبكة المجاري وهي
أحياء من الجبيهة ومنطقة شفا
بدران وجميعها داخل التنظيم
الهيكل المصدق لمدينة عمان
الكبرى وامانتها لذا نطالب بصوت
أهالي وسكان هذه المناطق التي
أصبحت مكلفة بجميع الفرائض
المفروضة عليها ومنها ضريبة
المجاري منذ سنوات عدة مما
يجعلنا نكرر الطلب من معالي
وزير المياه والري للإهتمام
بالتنفيذ والحفاظ على السلامة
العامة. لتصبح المنطقة متساوية
بالخدمات من خلال المحافظة على
البيئة وسلامة الإنسان.

وكنت أتمنى على الزميل معالي
وزير المياه والري أن لا يقف عند
توفر المخصصات حيث أن المنطقة
المذكورة في رده ليست جديدة بل
منذ سنوات مترتب عليها ضريبة
المجاري وما حصل خلال هذه
المدة يزيد على الرقم المطلوب
للتنفيذ وهذا مما يجعل مواطنين هذه
المناطق المتأثرين من تأخير التنفيذ
أسوة بالجيران الذين شملتهم هذه
الخدمات المهمة، راجياً من معاليه
إعادة النظر بهذا المطلب إلى حين
التنفيذ... وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً
لك، السؤال الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٤ - كتاب معالي وزير التمرين
رقم (١٧٨١٥) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٨،
جواباً على السؤال رقم (١) المقدم
من معالي النائب الدكتور عبد
الرزاق طيبشات.

مجلس النواب

الرقم : ٢٩٦٢/٢٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٥/١٢/١٢م

هكذا من الأشهر

معالي وزير التموين

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٥ المقدم من معالي الدكتور عبد الرزاق طيبيشات.

يرجى الإطلاع والإجابة عليه ضمن المدة القانونية واقتبلوا الاحترام،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير التموين للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:

ما هي إجراءات الوزارة للحد من غلاء أسعار المواد التموينية في الأشهر الأخيرة وما هي مبررات ارتفاع هذه الأسعار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. عبد الرزاق طيبيشات

وزارة التموين

الرقم: ١٧٨١٥/١٦/١٠/٩

التاريخ: ١٩٩٥/١٢/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع / السؤال رقم (١)

تاريخ ٩٥/١٢/٥

إشارة إلى كتاب معاليكم رقم

٢٩٦٢/٢٨/١٦/٣ تاريخ ٩٥/١٢/١٢

ومرفقة صورة عن السؤال المقدم من

معالي النائب الدكتور عبد الرزاق

طيبيشات أرجو معاليكم التكرم بالعلم

بما يلي:

تعمل وزارة التموين استناداً

لما ورد في قانون رقم ١٧ لسنة

١٩٩٢ على تنفيذ الأهداف الآتية:

أ - توفير المواد الغذائية الأساسية بالكميات المناسبة والمواصفات المطلوبة.

ب - استقرار أسعار المواد التموينية والسلع الأخرى المحددة من مجلس الوزراء الموقر.

١ - تحديد أسعار هذه المواد

٢ - مراقبة الجودة والأسعار.

ج - تشجيع ودعم الإنتاج

المحلي:

١ - توفير المواد العلفية.

٢ - القيام بشراء الخبواب

المحلية.

أ - توفير المواد الغذائية

الأساسية:

١ - حدد مجلس الوزراء الموقر

المواد الغذائية الأساسية بما يلي:

الأسعار بالرغم من الإرتفاعات المتواصلة في أسعار هذه المواد حيث بلغت نسبة التغير في أسعار هذه المواد مقارنة مع أسعارها في

المادة	السعر في بداية عام ١٩٩٥ دولار/طن	السعر في نهاية عام ١٩٩٥ دولار/طن	نسبة التغير	السعر الحالي	نسبة التغير
القمح	١٧٠	١٨٧	١٪ ١٢	٢٣٤,٢	١٪ ٨٠
السكر	٣٥٥	٤١٧	١٪ ١٧,٥	٣٩٤	١٪ ١١
الزيت	٣٠٦	٤٠٨	١٪ ٣٣,٣	٣٧٥	١٪ ٥٥
الحليب (بلاستيك)	١٤	٢١	١٪ ٣٣,٣	٣١,٢٥	١٪ ١٢,٧
اللحم (بلاستيك)	١٢٠	١٥١	١٪ ٢٦	١٧٦,٢	١٪ ٣٥,٥
الخبوط	٨٤	١٢٠	١٪ ٤١,٨	٢١٧	١٪ ٢٥,٨

القمح، دقيق القمح، السكر، الأرز، الحليب (ماركة حليبنا) حيث تم توفير هذه المواد في مستودعات الوزارة المنتشرة في جميع محافظات المملكة وتم طرحها في الأسواق بالكميات الكافية للإستهلاك البشري وبأسعار الحرة والمدعومة والتي تحدد من قبل مجلس الوزراء الموقر حسب نص المادة (٧) من قانون التموين.

٢ - حافظت الوزارة على

استقرار أسعار هذه المواد خلال

عام ١٩٩٥ ولم يحدث أي تغيير على

الوقت الحالي على النحو الآتي:- حيث تحملت الخزينة دعماً لهذه المواد بلغ في ٩٥/١١/٣٠ ٨٨٦ مليون دينار.

علماً بأن الدعم المرصود في موازنة عام ١٩٩٥ لكافة المواد (٣٠) مليون دينار.

ب - استقرار أسعار المواد التموينية والسلع الأخرى المحددة من قبل مجلس الوزراء الموقر حيث حددت على النحو الآتي:

الأسماك

اللحوم المجمدة

هذا من المأهول

المرتديلا (المستوردة)

الشاي

اللحوم المعلبة

التونة

السردين المعلب

الأجبان المثلثات والقوالب

حينئذ يتم تحديد أسعار هذه المواد من قبل لجنة مشكلة من وزارة التموين، وزارة الصناعة والتجارة، ضريبة الدخل، دائرة الجمارك، وذلك حسب الأسس المقررة من قبل هذه الوزارة حيث تعطى جميع المواد التموينية المستوردة بالإضافة إلى كلفتها المصاريف وهوامش الربح التالية:-

٢٪ مصاريف إدارية وتخزين

٨٪ هامش ربح للجملة

٧٪ هامش ربح لتاجر التجزئة

أما مادة الشاي فتعطى الآتي:-

٢٪ مصاريف إدارية

٦٪ هامش ربح الجملة

٥٪ هامش ربح للتجزئة

٢ - المواد والسلع الأخرى

المنتجة محلياً والمستوردة فيتم تحديد السعر بناء على تنسيب لجنة يشكلها وزير التموين لدراسة كلفة المنتج المحلي المنوي تحديد سعره حيث تقوم هذه اللجنة بدراسة الميزانية العمومية وأسعار المواد الخام الداخلة في صناعة هذه المنتجات وبعد التوصل لكلفة السلع تعرض اللجنة نتيجة الدراسة على وزير التموين علماً بأن هامش الربح الممنوح به للمنتجات المحلية يختلف من سلعة لأخرى حسب نوع السلعة ونسبة الدوران لها ومدة الصلاحية وتضم لجنة التسعير في عضويتها مندوبين عن الوزارات والدوائر ذات الاختصاص وهي وزارة التموين، وزارة الصناعة والتجارة، دائرة الجمارك، دائرة ضريبة الدخل ومندوب عن كل من غرفة صناعة عمان والجمعية الوطنية لحماية المستهلك.

وهذه السلع حسب ما تم تحديده من قبل مجلس الوزراء هي:-

- الدفاتر المدرسية المنتجة

محلياً.

- الزي المدرسي للإناث.

- الورق الصحي - صنف ثاني.

- الفوط الصحية - صنف ثاني.

- المنظفات الكيماوية - عالية

الرقوة

- المعكرونة

- الحلاوة السادة والمحشية

- ملح الطعام

- الألبان

- السمسة النباتية - ماركة

الغزالين.

- السجائر المحلية

والمستوردة.

- قطع غيار السيارات.

- إن الوزارة تعمل جاهدة

لاستقرار أسعار هذه المواد والسلع

الأخرى بالرغم من الارتفاعات

المتواصلة في الأسعار العالمية

لمدخلات الإنتاج وذلك بدراسة هذه

الطلبات من قبل لجان مختصة

وبالتريث في هذه الدراسات للتأكد

من أن هذه الإرتفاعات غير موسمية ومحاوله عكس أقل أثر ممكن من الارتفاع على المستهلك ضمن معادلة معقولة تحفظ حق المستهلك والمنتج معاً بشكل يؤدي إلى توفير هذه المواد والسلع بأسعار معقولة للمستهلك ويحقق هامش ربح معقول للشركات المنتجة ويسهم في استمرارية هذه المؤسسات الوطنية. إن مقدرة الوزارة في استقرار أسعار هذه المواد محكوم بعدة محددات وهي:-

- استقرار أسعار هذه المواد

في بلد المنشأ.

- استقرار التكاليف على هذه

المواد.

- استقرار سعر الصرف

الدينار الأردني مقابل العملات

الأجنبية.

- العرض والطلب على هذه

السلع والمواد في البلدان المصدرة.

ومن الجدير بالذكر أنه نتيجة

لتطبيق اتفاقية الجات في دول

الاتحاد الأوروبي فقد تقلص الدعم الحكومي التي تمنحه دول الاتحاد الأوروبي إلى ٦٠٪ أي بنسبة تخفيض بلغت ٤٠٪ الأمر الذي أدى إلى حدوث ارتفاع في أسعار المواد والسلع المستوردة من دول الاتحاد الأوروبي وخاصة الأجبان، واللحوم المجمدة.

وتجدر الإشارة إلى أن دور الوزارة لا يقتصر على تحديد الأسعار بل ومراقبتها بشكل متواصل من خلال الأجهزة الرقابية في الوزارة بالقيام بالجولات الميدانية المتواصلة.

للتحقق من الالتزام بالأسعار للسلع المحددة السعر وإعلان الأسعار للسلع غير الخاضعة للتسعير، بشكل يحفظ حق المستهلك في الاختيار والمقارنة وكذلك التحقق من سلامة المواد الأساسية والتموينية المطروحة في الأسواق وصلاحياتها للإستهلاك البشري بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص.

وقد بلغت المخالفات المحررة من بداية العام ولغاية شهر تشرين ثاني ١٩٩٥ (٥٢٥٢) مخالفة مقارنة مع (١٢١٧٣) مخالفة لنفس الفترة من العام الماضي أي بنسبة زيادة بلغت ٩١٧٪.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

وزير التموين

عادل القضاة

معالي رئيس المجلس : الدكتور

عبد الرزاق طبيشات.

الدكتور عبد الرزاق طبيشات :

شكراً معالي الرئيس.

اكتفي بالإجابة وشكراً لمعالي

وزير التموين على إجابته.

معالي رئيس المجلس : شكراً

لك، البند الذي يليه.

السيد الأمين العام :

٤ - قرارات اللجنة القانونية :-

أ - إستكمال البحث في قرار

اللجنة رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦،

والمتمضن الاقتراح المتعلق بتعديل

النظام الداخلي لمجلس النواب.

(القرار موزع في الجلسة

الخامسة)

معالي رئيس المجلس : سعادة

مقرر اللجنة القانونية السيد أحمد

الكساسبة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقرر اللجنة القانونية :

المادة كما وردت في المشروع.

الفصل الحادي عشر

الاستئذ

المادة ١٣ - السؤال هو

استفهام العضو من رئيس الوزراء أو

الوزراء عن أمر يجهله في شأن من

الشؤون التي تدخل في اختصاصهم

أو رغبته في التحقق من حصول

واقعة وصل علمها إليه، أو استعلامه

عن نية الحكومة في أمر من الأمور.

قرار اللجنة :

المادة ١١٣ - موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار

اللجنة مطروح على المجلس الكريم،

الشيخ عبد المنعم أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

أقترح لغوياً في السطر الثاني

إستبدال لفظ «اختصاصاتهم» بلفظ

إختصاصهم، تأسيساً ببلاغة القرآن

في قوله تعالى على سبيل المثل» وقل

اعملوا فسيرى الله عملكم» ولم يقل

فسيرى الله أعمالكم... وشكراً

معالي رئيس المجلس : قرار

اللجنة مطروح للمجلس الكريم،

موافقة المادة التي تليها.

السيد المقرر : المادة كما ذكرت

في المشروع.

المادة ١٤ -

أ - على العضو أن يقدم السؤال

إلى الرئيس مكتوباً.

ب - يشترط في السؤال أن

يكون موجزاً، وأن ينصب على

الوقائع المطلوب استيضاحها وأن

يخلو من التعليق والجدل والآراء

الخاصة.

ج - لا يجوز أن يخالف السؤال

هكذا من الأشهر

أحكام الدستور أو يضر بالمصلحة العامة كما لا يجوز أن يشتمل على عبارات نابية أو غير لائقة ويجب أن يخلو من ذكر أسماء الأشخاص أو المس بشؤونهم الخاصة.

د - لا يجوز أن يكون في السؤال مساس بأمر تنتظره المحاكم كما لا يجوز أن يشير إلى ما ينشر في الصحف.

هـ - لا يجوز أن يتعلق موضوع السؤال بشخص النائب أو بمصلحة خاصة به أو موكل أمرها إليه. قرار اللجنة :

المادة ١١٤ - موافقة

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة مطروح للمجلس الكريم، الأستاذ أنور الحديد.

السيد أنور الحديد : معالي الرئيس، أنا أقترح إلغاء ما جاء في الفقرة الثانية «وأن يخلو من التعليق والجدل والآراء الخاصة» واعتبر أن هذا الكلام لغو وزائد ولا يجوز أن يكون ضمن هذا المشروع.

معالي رئيس المجلس : الدكتور إبراهيم زيد.

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني : الحقيقة أن ملاحظة الأخ قد تكون في محلها لولا ما نراه من جد وخصومة وآراء صباح مساء، فالتأكيد على ذلك هو خدمة لأهداف المجلس وتحقيق سيره في عمله على الوجه الأتم. لذلك أرى الإبقاء عليها لأننا ولو وضحتنا لأن الأمر كما ترون بحاجة إلى ذلك .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً لك. السيدة توجان فيصل.

السيدة توجان فيصل : بالنسبة للفقرة «د» ما تنتظره المحاكم، هنا أيضاً أريد أن أؤكد ما أكدته في الجلسة الماضية في مواد أخرى. بعد أن تنتظره المحاكم يدخل فيه جزء إداري للسلطة التنفيذية، فأغلق البحث في هذا الشأن وعدم محاسبة السلطة التنفيذية يمثل مساس باستقلال المحاكم.

أجهزتها، وهذا يؤدي كحد أدنى إلى تعسف في إستئصال حق يؤدي إلى الظلم، لذلك ينبغي هذا أن يحذف. ثالثاً - في نفس الفقرة « كما لا يجوز أن تشير إلى ما ينشر في الصحف»، هذا في الواقع تقليد فيه بدعة سيئة.

إذا نشرت صحيفة محترمة خبراً من الأخبار أنا لم اعتبره قبساً من التنزيل أو نوراً من الذكر الحكيم، أردت أن أستفسر عنه من الحكومة، فلماذا يمنع النائب من الاستفسار عن قضية عرضت في الصحف!!؟

يعني مثل حي لا تزال نعيش مأساته، إحدى الصحف المحترمة في مجتمعنا كتبت أن سفيرنا في واشنطن صلى في الكنيس اليهودي، أريد أن أستفسر من الحكومة هل هذا صحيح أم غير صحيح. فلماذا إذن لا نعتبر الصحافة مصدر معلومات لا على سبيل اليقين بل على سبيل الاستفسار.

والمادة «١١٣» لم تشتط في

وأوردت في الجلسة الماضية أمثلة من هذا النوع كأن يصدر القاضي أمراً فتمتنع السلطة التنفيذية عن تنفيذه فيضر بسير القضية وعبدتها، فما يتعلق بمحاسبة السلطة التنفيذية يجب أن لا يمس فيه بذريعة أن القضية أمام القضاء هناك اختلاف بين مجريات القضية التفصيلية والحكم فيها وبين ما يتعلق بالسلطة التنفيذية، فأريد إضافة إلا ما يتعلق بدور النائب في محاسبة السلطة التنفيذية.

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد المنعم أبو زنت.

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

أؤكد على ما ذكرته في الجلسة السابقة بأنه يجب علينا أن نميز بين حالتين، الأولى الأمر المعروف على القضاء فلا تدخل فيه لغير القضاء وهيئة الدفاع.

الحالة الثانية الجانب الإداري الذي تمارسه الحكومة من خلال

هكذا من الأهل

استفهام العضو ان يستثنى الصحافة، وتراجع المادة «١١٢» السؤال هو إستفهام العضو من رئيس الوزراء أو الوزراء عن أمر يجهله في شأن من الشؤون» إلى أن يقول « أو رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمه إليها ». يعني كيف أميز بين معلومات وصلتني من شخص ربما يكون مفترياً ومعلومات نشرتها الصحافة وربما تكون حقيقة، فلماذا أميز بين المصدرين في المعلومات؟ هذا في الحقيقة يعتبر غيباً فاحشاً والتفافاً على القانون.

لذلك أطالب بحذف الفقرة «د» كلياً لا تعديلاً كلياً وشكراً. معالي رئيس المجلس : الأستاذ عبد الرؤوف الروابدة. معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : يا سيدي مع كل الاحترام والتقدير للكرام التي أبديت أرجو أن أقول ما يلي : أولاً في الفقرة « ب » هي

موجودة منذ عام ١٩٥٢ وهي التي تجعل السؤال سؤالاً، لأنها إن لم تكن موجودة لا يعود السؤال سؤالاً، أنت تريد أن تسأل عن أمر يدخل في اختصاص وزير، إذن لا تبدي رأيك الخاص لأنك لا تعرف ما هو رأي الوزير، أو تريد أن تسأل عن رغبته في التحقق من حصول واقعة وصلت إلى علمك. إذن أنت ليس لك رأي بها، تريد أن تعرف هل حصلت أم لا.

ثالثها إستعلامه عن نية الحكومة في أمر من الأمور وأنت لا تعرف نية الحكومة لأن عالم النيات هو الله.

إذن لا يجوز أن يكون لك رأي في السؤال ولا تعليق ولا جدل، التعليق والجدل والرأي الخاص يأتي بعد رد الحكومة وهذا متاح لأن من حقه أن تجيب على ذلك.

الأمر الثاني سيدي، لا يوجد أمر في المحاكم من مسؤولية الإدارة، والإدارة شرطة وكثاباً هم أموان القضاء، وإن لم ينفذوا

قرارات القضاء فالمحاكم صاحبة سلطة بأن تحكم عليهم، ومن يقرأ القانون يعرف ذلك، إذا امتنع أحد عن تنفيذ قرار القضاء بغض النظر عن منصبه يستطيع القاضي أن يوقفه، وبالتالي لا يقال أن هذه اجراءات إدارية من الحكومة، المرجع أولاً وأخيراً هو القضاء حتى في التعامل مع السجين لأن السجون تحت تصرف النائب العام.

وبالتالي لا يوجد أمر نسميه إدارة لأننا نريد أن نراقب الإدارة، الأصل هو حماية المبدأ الدستوري بفصل السلطات. إذا كان الموضوع ينظر أمام القضاء فلا يجوز التأثير على القضاء.

لماذا تمنع الصحافة من الكتابة بأمر معروض على القضاء؟ ولماذا يمنع النواب؟ حتى لا يتأثر القضاء وأن يحافظ على نزاهته بأن لا نضعه في جو تفرض آراء من خارج هذا الجهان، وحاشي لإخواننا في قضائنا النزاهة أن يتأثروا بمثل ذلك.

ثم الكلام عما ينشر في الصحف، والمادة لم تمنع إلا صيغة واحدة، لا يقال نشرت جريدة كذا الكلام التالي ما رأي الحكومة، وإلا كأننا تحولنا إلى ناطقين باسم الصحف نسأل في الصحيفة حتى تجيب الحكومة، قد يكون النائب بلغ إلى علمه، علمت وليذكر الخبر الذي ورد في الجريدة ولكنها قالت أن لا يشير إلى ما ينشر في الصحف بأن لا يقول نشرت الصحيفة الفلانية ما يلي :

يقول بلغ إلى علمي أرجو إجابتي، حتى لا تتحول العملية إلى ردود على الصحف في مجلس النواب... شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الأستاذ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد :

شكراً معالي الرئيس.

أنا أوافق معالي أبا عصام عما قاله الآن، وبإمكان النائب أن يقول بلغني كذا وكذا، ولكن حدث أن

وجهت سؤالاً إلى أحد إخواني الوزراء ولم يجبني عليه لأن الكاتب قد كتب في الصحيفة، وسألت عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة قبل معاهدة السلام، يكتب أحدهم ويستغيث برابين أن ينقذ مزارعي الأغوار، وكتبت هذا السؤال ماذا اتخذتم مع هذا الكاتب أو مع هذا المواطن؟ فقل لي بأن هذا أمر لا يجوز أن نرد عليه لأنه نشر في الصحف.

أنا لا أسأل أنا أقول عن خبر قيل ولكن الرجل الذي يكتب ويصرح في الصحف يجب أن يسأل ويقول إنه ورد كلامه في صحيفة كذا وكذا، فهذا يجب أن يرد الوزير المختص على هذا السؤال... وشكراً.

معالي رئيس المجلس : تفضل نقطة نظام.

السيد عبد المنعم أبو زنت : في المادة «٥٧» لكل عضو الحق دائماً في أن يطلب الإذن للزبد عقب المتكلم عن الحكومة مع مراعاة المادة «٨٦»

من هذا النظام. لذلك أنا ذكرت حقيقة بأن المحكمة قررت مرتين إحتلاء هيئة الدفاع بالسيد ليث شيبيلات لكن الإدارة الأمنية منعت ذلك، الإدارة الأمنية تتبع من؟ تتبع المحكمة أم تتبع الحكومة؟

لماذا هذا الإلتفاف؟

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد المنعم ما فيه داعي في كل جلسة تغطي بالنظام الداخلي وتفتعل قصة، إذا كنت تتكلم في النظام الداخلي فخذ الجواب في النظام الداخلي، إذا كنت منتظماً فخذ الجواب حسب النظام، نحن الآن نتحدث في مشروع يخص مجلس النواب، لا يوجد بيننا حكمة في هذا النقاش وفي هذا الحوار الذي يتعلق بالنظام الداخلي لمجلس النواب، فيا شيخ لك الحق أن تقول ما تريد لكن لك الحق أن تلتزم أيضاً بسماع ما يقول الآخرون.

نحن نقاش كنواب في النظام الداخلي لمجلس النواب.

معالي رئيس المجلس : يا سيدي أرجو أن توجه حديثك للشيخ عبد المنعم بأن يلتزم بالنظام، تفضل نقطة النظام دكتور.

الدكتور عبد الله النصور : هذه هي بدنا نحكي في الموضوع.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الأستاذ سمير حباشنة نقطة النظام

معالي وزير الثقافة : معالي الرئيس - نحن نناقش في النظام الداخلي لمجلس النواب، بين كل فئة وأخرى يتم تسلل على قضايا مطروحة أمام القضاء ونناقش تحت القبة، القضايا الموجودة لدى القضاء لا يجوز البحث بها تحت القبة.

أرجو من معاليك أن توجه المجلس الكريم والأعضاء أن لا نتحدث في القضايا المطروحة أمام القضاء... وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً.

السيد عبد المنعم أبو زنت : معالي الرئيس هيبك من هيبتنا.

يا شيخ عبد المنعم أنت تحامي وتدافع عن النظام الداخلي لكن للأسف أنت أكثر واحد تخرق النظام الداخلي، فأرجو إذا كنت تدافع عن النظام الداخلي أن تلتزم بحماية النظام، أنت تشجع الآخرين أيضاً على خرق النظام الداخلي للمجلس، فأرجو أن تساعد الرئاسة في أن تحافظ على النظام.

السيد عبد المنعم أبو زنت : يجب أن تعطيني مظلة الحرية.. أنا مستغرب لحد الآن معاليك غير مقتنع في التفريق بين الحالة الإدارية والحالة القضائية.

معالي رئيس المجلس : يا شيخ عبد المنعم ليس أنا الذي أناقشك، يا رجل اتقي الله، أنت تطرح وجهة نظرك وتكتفي. نقطة النظام دكتور عبد الله.

الدكتور عبد الله النصور : نقطة النظام سيدي الرئيس إيقاف النقاش بينكما، إذا ممكن أطلب وقف النقاش بينكما وتعطيني المجال أحكي في الأمر المعروض.

هكذا من أهل

معالي رئيس المجلس : أنت خلّيت للهيبه تالي، اتقي الله يا شيخ. أرجوك أن تختصر، أرجوك أن تحفظ هيبتك وهيبه زملائك. السيد عبد المنعم أبو زنت : كلمة التسلل يجب أن تشطب من المحضر هذه الكلمة.

معالي رئيس المجلس : للأسف إنه لم يخرق النظام الداخلي أكثر من الزملاء الذين طالبوا بنقاط نظام في هذا اليوم، فمن يدعي المحافظة على النظام الداخلي يجب أن لا يخرق النظام الداخلي، نقطة نظام دكتور ذيب.

الدكتور ذيب خطاب : يا سيدي كذلك هناك زملاء نواب من الحكومة يتحدثون بدون إذن ولا تنبههم إلى ذلك مثل معالي السيد أبو عصام مثلاً.. شكراً.

معالي رئيس المجلس : نمود للمادة «١١٤»، إذا كان هناك أية إقتراحات على أي من البنود أرجو أن استمع إقتراحات محددة. دكتور

الكوفي هل لك حديث على الفقرة «١١٤/أ»

الدكتور أحمد الكوفي :

بسم الله الرحمن الرحيم أنا أريد أنؤكد على أن هذه الفقرة من الأنسب أن تشطبها حتى لا تبقى المرونة للتدخلات الإدارية وتحت مظلة قضائية.

معالي رئيس المجلس : يا أخواني أنا طلبت الحديث في الفقرة «أ»، الفقرة «أ» موافقة؟ موافقة، الفقرة «ب» هناك إقتراح بشطب آخرها « أن يخلو من التعليق والجدل والآراء الخاصة» من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

الفقرة «ب» قرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة الفقرة «ج» مطروحة للمجلس الكريم، موافقة.

الفقرة «د» هناك إقتراح بشطبها كاملة، من مع إقتراح شطبها؟ الدكتور بسام.

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس

أفهم وأعرف أصوت . يقول « لا يجوز أن يكون في السؤال مساس بأمر تنظره المحاكم» أنا أؤيده. الجزء الثاني « لا يجوز أن يشير إلى ما ينشر في الصحف»، ما علاقة الموضوعين بفقرة واحدة؟ ما هي العلاقة بين الأمرين.

معالي رئيس المجلس : ما فيه علاقة.

الدكتور عبدالله النصور : إذن لماذا وضعوا في فقرة واحدة؟

معالي رئيس المجلس : يا سيدي أنا طرحت الثلاث إحتتمالات، شطبها كاملة شطب نصفها، وأنا الآن أترح قرار اللجنة القانونية عليها بالموافقة كما جاءت، من مع قرار اللجنة القانونية؟ موافقة.

الفقرة «هـ» الشيخ عبد المنعم. السيد عبد المنعم أبو زنت :

شكراً معالي الرئيس.

«لا يجوز أن يتعلق موضوع السؤال بشخص النائب أو بمصلحة

أنا أقترح أن تبقى حتى نصل إلى «كما لا يجوز أن يشير إلى ما يشير في الصحافة»، فقط نشطب إلى ما يشير في الصحافة، لأن المسألة ليست أن أقول وصلني وهي بالصحافة.

معالي رئيس المجلس : حسناً، الإقتراح الأول هو شطب الفقرة «د» كاملة، من مع هذا الإقتراح؟ لم ينجح الإقتراح.

هناك إقتراح آخر للدكتور العموش بشطب «كما لا يجوز أن تشير إلى ما ينشر في الصحف» من مع شطب هذا الجزء؟ أرجو عد الأصوات.

السيد الأمين العام : «٢٤» من معالي رئيس المجلس : «٢٤» من «٥٧» وتبقى الفقرة «د»، إذن مطروح قرار اللجنة عليها بالموافقة، الدكتور عبدالله.

الدكتور عبد الله النصور :

أنا أريد أن أسأل سؤال حتى

هكذا من الأهل

خاصة به أو موكل أمرها إليها» ،
يعني موكل أمرها إليه من الشعب
الذي إنتخبه.
معالي رئيس المجلس : يا شيخ
أنا قلت سأطرحها بندا بندا ونستمع
إذا كان فيه إقتراحات، إذا فيه عندك
إقتراح أعطيني إياه.
السيد عبد المنعم أبو زنت :
إقتراحي أن تحذف الفقرة.
معالي رئيس المجلس : شكراً،
من مع شطب هذه الفقرة؟ لم ينجح
الإقتراح، قرار اللجنة القانونية
بالموافقة. من مع قرار اللجنة؟
موافقة، المادة ككل؟ موافقة. المادة
التي تليها.
السيد المقرر : المادة كما وردت
في المشروع.
المادة ١١٥ - لا يجوز أن
يوقع السؤال أكثر من عضو واحد
كما لا يجوز توجيهه إلا لوزير واحد.
قرار اللجنة :
المادة ١١٥ - موافقة
معالي رئيس لمجلس : قرار

اللجنة مطروح للمجلس ، موافقة
السيد المقرر : المادة كما وردت
في المشروع.
المادة ١١٦ -
أ - يبلغ الرئيس السؤال إلى
الوزير المختص، إذا توفرت في
السؤال شروطه.
ب - يجيب الوزير على السؤال
خطياً خلال مدة أقصاها ثمانية أيام.
ج - يبلغ الرئيس الجواب إلى
مقدم السؤال، ويدير السؤال
والجواب على جدول أعمال
أول الجلسة مخصصة للأسئلة
والإستجابات والإقتراحات برغبة.
قرار اللجنة :
المادة ١١٦ - موافقة
معالي رئيس المجلس : المادة
مطروحة للمجلس الكريم، الدكتور
عبد الله.
الدكتور عبد الله النصور : سيدي
بالنسبة للفقرة «ج» هذه الفقرة توجب
على رئيس المجلس أن يدير السؤال
والجواب على جدول أعمال أول

جلسة، طيب خلينا مثل أول إذا
النائب لا يريد أن يدرجها لماذا
ندرجها؟. اللغة هنا بصفة الوجوب
«يبلغ الرئيس الجواب إلى مقدم
السؤال ويدير السؤال والجواب».
الفعل المضارع هنا للوجوب. لماذا
الوجوب؟ أنا أسأل رئيس اللجنة
القانونية أو مقررهما.
معالي رئيس المجلس : معالي
الأستاذ عبد الكريم الدغمي رئيس
اللجنة.
السيد عبد الكريم الدغمي :
شكراً معالي الرئيس.
أنا الرئيس السابق للجنة
القانونية الذي أعد المشروع في
أيامه، وأجيب الأخ عبد الله أن الأسئلة
يجب على الرئيس أن يدير الأسئلة
والأجوبة في جدول الأعمال.
الموضوع الذي تحدث فيه الأخ
عبد الله يمكن صار عنده تفكير في
مسألة ثانية، إن الجواب قد يأتي
وتكون الدورة البرلمانية قد انتهت
ولذلك لا يجوز التمسك بعرض

السؤال والجواب على جدول الأعمال
إلا إذا تمسك النائب بالضائل بهذا
السؤال، وهو أمر عالجناء فيما بعد
بالنظام الداخلي المعروف لدينا ..
وشكراً سيدي الرئيس.
معالي رئيس المجلس : الدكتور
نزيه عمارين.
الدكتور نزيه عمارين :
شكراً معالي الرئيس
أنا هنا أتفق مع معالي الدكتور
عبد الله النصور فيما ذهب إليه واقترح
إضافة كلمة «ويدير السؤال
والجواب على جدول أعمال أول
جلسة مخصصة للأسئلة
والإستجابات والإقتراحات برغبة»
إن رغب مقدم السؤال بذلك.
معالي رئيس المجلس : الدكتور
العموش.
الدكتور بسام العموش :
شكراً معالي الرئيس
في الفقرة «هـ» في المادة التي
سبقته نحن أسبقنا البعد الشخصي
بالنسبة للسؤال، وبالتالي النائب

حينما يسال عن قضية هو يسال عن قضية عامة، إذا جاء الجواب مقتعاً للنائب فليعلم الناس مثل هذا الجواب وبالتالي يكتب على جدول الأعمال وتكتبه الصحافة، وشي طيب إذا كان النائب مقتنعاً تحت القبة ان يقول شكراً لمعالي الوزير واكتفي بالإجابة، هذا لا يضرنا، أما ان ندخل في روتين نسال النائب هل تريد ان يدرج او لا يدرج أنا اعتقد ان هذه عملية روتينية قاتلة وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً ،
الاستاذ خليل حدادين.

السيد خليل حدادين :

شكراً معالي الرئيس

أرجو انؤكد على ما قاله

الزميل الآن لأنه فعلاً السؤال من النائب وما دام ليس شخصياً إذن هو من حق النواب وحق المجلس، فانا مع بقاء الفقرة كما هي .. شكراً.

معالي رئيس المجلس : المادة « ١١٦ » مطروحة للمجلس الكريم،
تفضل الدكتور عبد المجيد العزام.

معالي وزير الدولة للشؤون
البرلمانية : شكراً معالي الرئيس.

حقيقة فيما يتعلق بالفقرة «ب» «يجيب الوزير على السؤال خطياً خلال مدة اقصاها ثمانية أيام» هل من تاريخ تقديم النائب للسؤال أم من تاريخ وصول السؤال للوزير المعني، فإذا كان من تاريخ تقديم النائب للسؤال فبتصوري ثمانية أيام غير كافية لأن هناك أسئلة تحتاج إلى وقت أكثر، فانا اقترح أن يكون اسبوعين إذا كان من تاريخ تقديم السؤال .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ
الدغمي.

السيد رئيس اللجنة : شكراً
معالي الرئيس.

عندما يأتي النص بهذا الشكل ويقول «خلال مدة اقصاها ثمانية أيام» هذا يعني من القواعد العامة في القانون أنه خلال مدة اقصاها ثمانية أيام من تاريخ تسجيل السؤال في ديوان الوزارة الموجه إليها السؤال، بمعنى أنه من تاريخ علم

الثانية أنا أرى أن يؤكد على حق صاحب الأمانة في تقديم السؤال، وبالتالي أنا أرى تعديل الصياغة بحيث تصبح ويدرج السؤال والجواب على جدول أعمال جلسات مجلس النواب حسب ورودها من اصحاب العلاقة .. وشكراً

معالي رئيس المجلس : شكراً
لك، الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير
التربية والتعليم : إذا سمح

معالي الرئيس، في النظام الداخلي
الذي درسناه هناك جلسة مخصصة

للأسئلة والإقتراحات برغبة كلما تعقد
أربع جلسات عادية، وهذا الإقتراح

ورد في هذا النظام واتفق عليه في
هذا المجلس، انه أن لنا حتى نعمق

الإنجاز أن نخصص للأسئلة
والأجوبة والإقتراحات جلسة خاصة،

ولذلك قال النظام تدرج على أول
جلسة مخصصة للأسئلة والأجوبة،

ولتأخذ ثلاث أو أربع ساعات
إنما نترك أربع جلسات لإنتاجنا

العادي .. شكراً.

الوزير به، من تاريخ وصوله إلى
الوزير، أما لا يفترض أن الوزير يعلم
بالغيب ومجرد أن يسجل السؤال في
ديوان مجلس النواب يجب أن تسري
المدة، والمدة لا تسري إلا من تاريخ
علم المعني بها في أي أمر من
الأمور، وهذا مستقر وثابت في
القواعد العامة ولا يجوز مخالفته
لذلك ثمانية أيام تعني من تاريخ
وصول السؤال إلى الوزير المعني
المسؤول .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً
تفضل أبو عاصم.

السيد حمزة منصور :

أنا حديثي حول الفقرة «ج»
وأنا أرى أن الصياغة هنا في تقديري
يعني تنقصها الدقة، الحديث هنا
ويغرض السؤال والجواب على جدول
أعمال أول جلسة مخصصة للأسئلة
وللإستجابات والإقتراحات برغبة.

أنا في فهمي ليست هناك
جلسة أو جلسات مخصصة للأسئلة
والإستجابات والإقتراحات برغبة،
هي جزء من جلسة وليست جلسة،
هذه واحدة.

هكذا من أهل

معالي رئيس المجلس : شكراً ،
إذن أطرح قرار اللجنة على المادة
« ١١٦ » وهو بالموافقة ، تفضل شيخ
ذيب .

السيد ذيب أنيس :

شكراً معالي الرئيس

حول الفقرة « ب » ما أجاب به
معالي رئيس اللجنة القانونية كلام
مطاط أن يبدأ تاريخ الثمانية أيام
الفرصة المتاحة للوزير للإجابة على
سؤال النائب من تاريخ وصول
السؤال إلى ديوان الوزارة هذا كلام
مطاط .

هناك بعض الأسئلة منذ ستة
شهور موجهة لبعض الوزراء لم يجب
عليها لغاية الآن . أنا أقترح أن يقال
منذ تاريخ وصول السؤال إلى ديوان
مجلس الأمة ويزاد تاريخ الثمانية
أيام لتصبح خمسة عشر يوماً .

معالي رئيس المجلس : أعطني
إقتراحك لو سمحت .

السيد ذيب أنيس : إقتراحي أن
يقال عشرون يوماً منذ تاريخ وصول

السؤال إلى أمانة مجلس الأمة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ
الدغمي .

السيد رئيس اللجنة : هذا كلام
بتقديري غير ممكن لو فكر به سعادة
النائب المحترم بدقة ، أحياناً تقدم
السؤال ويسجل في ديوان مجلس
النواب بتاريخ اليوم ١٩٩٦/١/٢٨ ،
وقد تجد في لحظة من اللحظات أن
السؤال بقي في دوائر المجلس أكثر
من عشرين يوماً . لذلك هذا النص
أفضل للمجلس وأفضل للحكومة ،
بمعنى أنها ثمانية أيام من تاريخ
وصول السؤال إلى ديوان الوزارة
التي على رأسها هذا الوزير
المسؤول ، ولذلك هذا أفضل ، أحياناً
كثيرة أسئلتنا تقعد « ٢٢ » يوم في
المجلس وشكينا إلى رئاسة المجلس
بان سؤالنا طوّل بين القسم الفلاني
وبين الأمانة العامة والديوان .. الخ
في أروقة المجلس .

خلال مدة ثمانية أيام أقصاها
مفهوم ضمناً ضمن القواعد العامة

شروطه ، أيضاً هنا نضع خلال مدة
أقصاها ثمانية أيام . لنفترض أن مثل
هذه الأسئلة التي نقول عنها أنها
تقعد أشهر وأشهر ليس لدينا في
هذا النظام آلية لمحاسبة الديوان
والرئاسة إذا أسئلتنا دفنت ، فلنقل
هنا أيضاً خلال ثمانية أيام .

معالي رئيس المجلس : المدة
ثمانية أيام ، أولاً الرئاسة لا أحد
يحاسبها ، رئاسة المجلس حتى يكون
واضع الرقابة على الوزراء وعلى
الحكومة وليست على رئاسة
المجلس ، حتى أوضح لك الحدود من
الآن ، الدكتور بسام .

الدكتور بسام العموش : شكراً ،
نحن في الفقرة التي سبقت ذكرنا
الشروط التي يجب أن تتوفر في
السؤال ، وبالتالي لا يعتبر السؤال
سؤالاً ما لم تتوفر فيه الشروط ، إذن
حينما نتحدث في هذه الفقرة « يبلغ
الرئيس السؤال إلى الوزير
المختص » ، نحن ذكرنا أنه سؤال ،
إذن ما الداعي أن نقول إذا توفرت
في السؤال شروطه ١١٩ هو لا يعتبر

أن هذه المدة تعني من تاريخ علم
الوزير ، العلم اليقيني الكامل ، حتى لا
يكفي علماً يقيناً بل أن يكون قد تبلغ
ذلك ، ولا يمكن له أن يكون قد تبلغ
ذلك إلا إذا سجل في ديوان وزارته .
إذا كنا نشتغل على نظام وقانون لا
يعتبر علماً يقينياً ، يعني لو الوزير
كان قادم إلى مجلس النواب صدفه
ورأى هذا السؤال يستطيع أن يقول
أنا لا أدري عنه ولا أريد أن أراه ولو
رأيت مش سائل عنه حتى يصل إلى
ديوان وزارتي حتى أستطيع أن أسأل
رسمياً عنه . ولذلك هذا النص كامل
وجيد وأقترح الموافقة عليه .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : حتى
يتجدد النقاش في الفقرات « أ » و « ب »
و « ج » أرجو أن أطرحها واحدة
واحدة ، وإذا أي واحد عنده إقتراح
عند الفقرة تحديداً يعطينا الإقتراح .

المادة « ١١٦ » الفقرة « أ » هل
هناك أي إقتراحات السيدة توجان .
السيدة توجان فيصل : الحقيقة
هنا يبلغ الرئيس السؤال إلى الوزير
المختص إذا توفرت في السؤال

هنا من المجلد

سؤال ما لم تتوفر فيه الشروط، ما دام توفرت إذن أطلق عليه لفظ سؤال. إقتراحي المحدد أن نشطب «إذا توفرت في السؤال شروطه» لأنه تقدم هذا.

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة : شكراً سيدي الرئيس.

من مفهوم المخالفة لهذه الفقرة أنه يجوز للرئيس أن لا يوجه السؤال إذا لم تتوفر الشروط، وبمعنى أن نائباً قدم سؤالاً إلى أمانة المجلس وعرض على الرئيس لتبليغه إلى الوزير المختص ودأى أن الشروط غير متوفرة في هذا السؤال، بهذا النص يعني أن الرئيس يستطيع أن لا يوجه السؤال، أو يستدعي النائب ويقول له سؤالك لم تتوفر فيه الشروط عدل وبذلك أو لا أوجهه إذا لم تعدل أو تبذل.

ولذلك إذا توفرت في السؤال شروطه هي صلاحية رئيس المجلس حتى يزن السؤال الذي لا تتوفر فيه

الشروط .. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ حمزة إذا فيه إقتراح؟

السيد حمزة منصور : والله ليس إقتراحاً حول «أ» إنما حول تعليق معاليك على إقتراح الزميلة توجان فيصل.

معالي الرئيس مهمتنا أن ننجز عملنا النيابي، وبالتالي نحن نلاحظ أن هناك تسويفاً أحياناً أو تأخراً في بعض الأمور. أنا أعتقد أن الرئيس إذا اتخذ قراراً نعتقد أنه خلاف الصحيح أو خلاف الأولى من حقنا أن نعترض بصورة من الصور، وبالتالي الله عز وجل الذي لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون.

وبالتالي إن رأينا تأخيراً أو رأينا عدم تحقيق العدالة من حقنا أن نسأل.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شيخ أبو عاصم، حاش لله أن ادعي هذه الصفة التي ذكرت من صفات الله عز وجل أنه لا يُسأل رئيس المجلس عن أي شيء، لا رئيس المجلس

في الدورة اللاحقة، ولذلك الرئيس فوق المحاسبة.

لكن عندما نلاحظ أمراً، وقد سبق لنا في هذا المجلس، عندما نلاحظ أمراً به تأخير أو به بيروقراطية أو تتأخر الأسئلة نستطيع أن نعترض هذا الأمر وأن نشكر للرئيس وأن يقوم الرئيس باتخاذ الإجراءات الإدارية، وليست الأمور محاسبة الرئيس، المحاسبة من النواب للحكومة، والرقابة من النواب على الحكومة، والرقابة من القضاء علينا جميعاً، والرقابة من الشعب علينا جميعاً .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، نقطة نظام سيدة توجان.

السيدة توجان فيصل : نقطة النظام أن هذا النظام الداخلي مبني على الدستور فهي نقطة دستور يجب أن تتحقق في نقطة النظام، عندما يقال يحق للنائب كذا وكذا توجيه السؤال، توجيه الإستجواب، هذه الحقوق أصبحت حقوق دستورية

يُسأل، ولكن في حكم النظام الداخلي ليس هناك رقابة على رئيس مجلس النواب وأرجو أن تكون واضحة هذه تحديداً.

هناك رقابة لمجلس النواب على أعضاء الحكومة وليست على رئيس مجلس النواب، وأرجو أن لا نحول دورنا من رقابة على الحكومة إلى رقابة على رئيس مجلس النواب، الأستاذ الدغمي.

السيد رئيس اللجنة :

شكراً معالي الرئيس

كما تفضلت لا يوجد نص قانوني يعطي المجلس حق الرقابة على الرئيس، لأن الرئيس ليس موظفاً ولأن الرئيس ليس وزيراً، إن الرئيس منتخب من أغلبية المجلس، والذي وضع النظام الداخلي في ١٩٥٢ والذي وضع الدستور كان يفكر بطريقة ديمقراطية بحيث قال أن الرئيس ينتخب لدورة واحدة، لسنة شمسية واحدة، حتى إذا لم يكن الرئيس مناسباً للمجلس لا ينتخبه

هكذا من الأهل

مترتبة للنائب، لا يحق لأي آخر حتى رئاسة مجلس النواب مصادرتها. فإذا دخل أداء الرئاسة على مصادرتها عندها تجوز المحاسبة في أي وقت.

هنا لا توجد أية، النظام الداخلي نحن نضع فيه الآلية لتحقيق الدستور. يجب أن نصون حق النائب لأن الرئيس نائب، ونائب عن منطقة معينة، فله وزن بقية النواب. من هذا المنطلق لا يأتي نائب واحد ويصادر حق دستوري لنائب آخر. فإن حدث هذا، ولا نقول أنه يحدث دائماً ولا تؤخذ الأمور بطريقة شخصية، لكن هو حدث، فإن حدث هذا كيف يضمن حق هذا الشعب الذي انتخب نائبه في أن يوصل صوته ويمارس حقه الدستوري؟

معالي رئيس المجلس : الموضوع مطروح لقرار المجلس، وسأطرح اقتراحك على المجلس. الدكتور عبدالله النسر.

الدكتور عبدالله النسر : سيدي الرئيس ليس المقصود من هذه الفقرة أن الرئيس أيضاً يراقب

النائب، المقصود أن يسود التفاهم وسلسلة الاتصال بين النواب والوزراء، فليس المجلس يتأكد من أن شكل السؤال وموضوعه موافق للنظام الداخلي حتى لا يثور جدل فيما بعد ويحضر رأي النائب، لأن النائب أحياناً يخطيء والنائب كثير يقدم أسئلة الحقيقة ليست في محلها وغير صحيحة ومخرجة للمجلس ويضطر المجلس أن يصوت ضد النائب مع الوزير. المقصود هنا سلسلة العمل وغير مقصود لا مصادرة ولا تهريب ولا شيء .. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : استاذ عبد الرؤوف في اقتراح؟

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : اقتراحي وقف النقاش في هذا الموضوع.

أصوات نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس : فيه اقتراح محدد شيخ عبد المنعم؟

السيد عبد المنعم أبو زنت : لا

أنا أريد الحديث في الفقرة « ب ». معالي رئيس المجلس : إذن أطرح الاقتراحات التي وردتني على (١)، هناك اقتراح بشطب « إذا توفرت في السؤال شروطه » من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

هناك اقتراح آخر بإضافة خلال ثمانية أيام إلى آخرها، من مع هذا الاقتراح؟ أيضاً لم ينجح الاقتراح. هناك قرار اللجنة القانونية بالموافقة عليها، من مع قرار اللجنة ؟ موافقة.

الفقرة « ب »، هل هناك اقتراحات؟ الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنت : « يجيب الوزير على السؤال خطياً خلال مدة أقصاها ثمانية أيام »، الاقتراح أن تنيل هذه الفقرة بالعبارة التالية

ابتداءً من تسجيله في ديوان الوزارة، أرجو أن لا يقال لنا بعد ذلك أنه جرى العرف واستقر العرف على أن الأمر معلوم بديهياً، لذلك إزالة اللبس.

معالي رئيس المجلس : إذن هناك اقتراح على الفقرة « ب » بإضافة ابتداءً من تاريخ تسجيلها في ديوان الوزارة. من مع اقتراح الإضافة هذه؟ لم ينجح الاقتراح. الاستاذ داودية.

السيد محمد داودية : يا سيدي « يجيب الوزير على السؤال خطياً خلال مدة أقصاها ثمانية أيام » من وصول السؤال إليه.

معالي رئيس المجلس : الزميل داودية يقترح إضافة من وصول السؤال إليه، من مع الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

الفقرة « ب » قرار اللجنة عليها بالموافقة، موافقة الفقرة « ج »، هناك اقتراح بإضافة « إن رغب مقدم السؤال في ذلك » إلى آخرها. من مع الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح.

قرار اللجنة عليها بالموافقة، من مع قرار اللجنة القانونية؟ موافقة. المادة « ١١٦ » بمجملها موافقة، المادة التي تليها.

السيد المقرر : المادة كما وردت في المشروع.

هكذا من الأشغال

المادة ١١٧ - ١ - عند عرض السؤال والجواب يعلن النائب إكتفاء بالرد فيغلق بحث الموضوع، أو يبدي رغبته بالكلام وعندها يعطي وحده حق الرد على الوزير بإيجاز كما يعطى الوزير حق الجواب فإذا اكتفى النائب بعدئذ يغلق بحث الموضوع وإلا كان من حق النائب تحويل السؤال إلى استجواب وفق أحكام هذا النظام.

ب - لا يسمح لأي عضو بالحديث حول السؤال إلا إذا كان الأمر يمس شخصه حيث يحق له حينئذ التعقيب بإيجاز.
قرار اللجنة :

المادة ١١٧ - موافقة معالي رئيس المجلس : المادة «١١٧» الفقرة «١» الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش :

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة هذه الفقرة هي التي تسبب لنا الإشكال في الواقع

الحالي. فالنائب يرسل سؤاله ثم يأتي الجواب مكتوباً، فإن رغب بالتعليق علق وهنا نلاحظ أن النظام الداخلي حتى المقترح يحاول أن يقيد إرادة النائب بأن يجوز . عند ذكر النائب ذكر الإيجاز وعند ذكر الوزير لم يذكر الإيجاز . أنا أدعو إلى ضبط معادلة السؤال والجواب بين الإثنين، وإذا كان هذا الضوء الأحمر معني به النائب يجب أيضاً أن يكون معني به الوزير.

فيما يتعلق أيضاً بإنهاء الوزير من الكلام، يتحدث النائب ثم يتحدث الوزير وفي أكثر من سابقة يتحدث أكثر من وزير، وأنا فعلاً أتخيل لو أنني وجهت سؤالاً عن خطبة الجمعة التلفزيونية وذكرت الحكومة فيها وكانت الخطبة مثلاً عن العمل الاجتماعي، أكون قد تناولت ثلاث وزراء والحكومة، فيحق للحكومة أن تجيب ولوزيره التنمية الاجتماعية ولوزير «أوقاف ولوزير الأعمال.

هل هذا إنصاف للنائب أن

يتحدث بإيجاز ثم يتحدث أمامه أربعة دون تقيد بالوقت.

أنا أعتقد هذا من أكبر المخاطر التي تهدد رقاب النواب .. وشكراً معالي رئيس المجلس : الدكتور مصطفى شنيكات.

الدكتور مصطفى شنيكات :

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة أنني على كلام الزميل. هناك قيد على كلام النائب وليس هناك قيد على كلام الوزير، فاقترح إقتراح مباشر بشطب كلمة «إيجاز» الواردة في السطر الثاني.

معالي رئيس المجلس : السيد بسام حدادين.

السيد بسام حدادين :

أنا أقترح أن نبحث عن زمن محدد للوزير وللنائب معاً، يعني لا النائب يأخذ وقت أكثر من اللازم ولا الوزير يأخذ وقت أكثر من اللازم، نحدد مثلاً خمس دقائق للنائب ليعلق وخمس دقائق كحد

أقصى للوزير ليبرد وكفى، هذا السؤال وأنت غير معني تناقش سياسات الدولة في سؤالك.

معالي رئيس المجلس : الدكتور عويضة.

الدكتور محمد عويضة :

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة طبيعة المجلس ومهمته ووظيفته الرقابة والمحاسبة، وبناء عليه لا يجوز أن يكون كلام الوزير هو آخر الكلام حول السؤال المطروح، ولذلك أنا أقترح أن يكون للنائب حق التعقيب على كلام الوزير، وإذا بقي الأمر بهذا الشكل فكان الوزير هو الذي له سلطان المراقبة والمحاسبة حيث في نهاية الكلام يمكن أن يلغي كل كلام النائب.

فأقترحي المحدد إنطلاقاً من مهمة ووظيفة المجلس في الرقابة وفي المحاسبة للحكومة أن يكون للنائب الحق في التعقيب على كلام الوزير .. وشكراً.

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس : شكراً ،
نقطة النظام سيدة توجان.

السيدة توجان فيصل : نقطة
النظام أريد ما جاء في كلام الدكتور
بناءً على النظام الداخلي الذي ينص
على أنه لا يجوز أن تكون الحكومة
آخر المتحدثين في موضوع معين
مطروح .

معالي رئيس المجلس : الشيخ
عبد الباقي.

السيد عبد الباقي جمو :

شكراً، إذا فتح هذا الباب
فسيبقى الأمر سجلاً بين السائل
والمسؤول، ولذلك للنائب الذي لا
يقنعه كلام الوزير أن يحول السؤال
إلى استجواب، وفي هذه الحالة
المجلس يكامله له الحق أن يشارك
في مناقشة هذا السؤال. ولذلك هذا
النص ضروري حتى نحافظ على
الوقت ونلتزم به.

معالي رئيس المجلس : الأستاذ
عبد الرؤف الروابدة.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير
التربية والتعليم : من خلال

ممارستي العمل النيابي لست
سنوات ونيف، عمره ما كان نقاش
الأسئلة نقاش أسئلة، كانت وسيلة
السؤال هي وسيلة محاسبة وثبت
الآن أن البعض يظن أن السؤال
رقابة، السؤال هو استفهام وليس
رقابة يقود إلى رقابة وهي
الإستجواب. السؤال هو موضوع
محاولة فهم موضوع ما، أو نية
الحكومة في موضوع ما ، أو أمر
يجهله النائب يريد أن يعرفه. وبالتالي
لا يجوز التعليق على الإجابة، أولاً إذا
جاءت الإجابة موسعة فهي خدمة
لنائب، وأنا أقبل أن يقال أن يرد
الوزير بإيجاز لأن المتضرر هو
النائب السائل، الأصل أن الوزير
يجيب بكل معلومة لديه حتى تصل
هذه المعلومات إلى النائب.

هنا عندما قال يرد بإيجاز يرد
طالباً الإستيضاح وليس يرد على
معلومات الوزير لأنها ليست رقابة.
وكما أسلف سماحة الشيخ عبد
الباقي إذا أراد أن يحولها إلى رقابة
فلتكن استجواباً، لأنه يصبح من حق

النواب جميعاً أن يتدخلوا في هذا
الموضوع وأن يكون لهم رأي.

أما إذا كانت فقط تريد هذه
المعلومة لكي تلقي محاضرة بعدها،
ثم يأتي دور الوزير ليجيب على
هذه المحاضرة فتلقي محاضرة
بعدها، وهل يتوقف أمر أي
حكومة في الدنيا، وأنا أتمنى أن
الشيخ محمد عويضة وزير، جاييتك
يا سيدي لا تستعجل وهناك بدي
أشوف كيف بدها تصير.

معالي رئيس المجلس : يا
سادة نحن لسنا بصدد تشكيل
حكومة الآن.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير
التربية والتعليم : شكراً سيدي،
هذه الأسئلة والأجوبة هي خدمة
للمجلس النيابي للوصول إلى
معلومات، وعندما قال يرد النائب
بإيجاز بمعنى أن يسأل أسئلة أخرى
ولا يعلق ولا يُخطئ الجواب، قد
يقول أنا لم أقتنع بالجواب وبالتالي
أنا سأسأل أسئلة أخرى أو سأحيله

إلى إستجواب، لكنه ليس رقابة لأنه
ممنوع على أعضاء المجلس الآخرين
التدخل في هذا الأمر، وبالتالي ليست
رقابة. هذه عبارة عن لعبة «بنج بونج»
بين وزير ونائب لا تقود إلى نتيجة
وعمرنا ما استفدنا منها في هذا
المجلس..

شكراً سيدي الرئيس

معالي رئيس المجلس :

شكراً لك. تفضل شيخ عبد
المنعم.

السيد عبد المنعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

على كل حال غفر الله لك يا أبا
هايل، أولاً سؤال النائب يعتبر وليد
رحم المراقبة وإلا كان عبثاً، وينبغي
أن نميز بين المراقبة في توجيه
السؤال والمحاسبة في الإستجواب ،
المحاسبة من اختصاص الإستجواب
والمراقبة هي من اختصاص السؤال،
لذلك أرجو أن يكون الأمر واضحاً.

ثانياً : - أريد ما ورد على السنة
السادة الزملاء بحذف كلمة بإيجاز

هكذا من الأشهر

في السطر الثاني تحقيقاً للعدالة بين النائب والوزير.

ثالثاً : - في أول السطر الثاني من الفقرة «أ» «أو يبدي رغبته بالكلام»، الأدق أن يقال يبدي رغبته في الكلام.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الدكتور نزيه.

الدكتور فزيه عمارين :

شكراً سيدي الرئيس

أنا أؤيد الاقتراح الذي ذهب إلى شطب كلمة «بإيجاز» وإحفاقاً للحق أقترح أيضاً إضافة كلمة إلى السطر الأخير وإلا كان من حق النائب الجواب أو تحويل السؤال إلى إستجواب وهنا حققنا العدالة بين النائب والوزير..

شكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاة.

الدكتور أحمد القضاة :

شكراً معالي الرئيس

أعتقد أن كلمة الإيجاز كلمة

مطاطة ومرنة جداً، فماذا تعني هذا؟ هل تعني أن يتكلم النائب دقيقتين أم خمسة دقائق أم عشرة دقائق، أعتقد أنه لا معنى لوجودها، ولذلك أنا أثنى على ضرورة حذفها.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الدكتور الدباس.

الدكتور هاشم الدباس :

سيدي أعتقد أن هذا النقاش لا طائل تحته، واعتقد أن ما جاء في النظام متكامل حيث أن النائب يسأل والوزير يجيب، وإذا لم يكتفي النائب بالإجابة أو لم تعجبه الإجابة فكما قال نائب رئيس الوزراء يستطيع أن يستجوب الوزير. وكلمة إيجاز مفهوم منها أن النائب يستطيع أن يوجز كلامه بحيث يصل مفهوم إلى الوزير المعني.

وأعتقد أن المادة جاءت كاملة وأرجو التصويت عليها.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، الأستاذ أنور الحديد.

السيد أنور الحديد :

سيدي الرئيس، أعتقد أنه من حق النائب أن يأخذ حقه كاملاً في الرد، لهذا أنا أقترح بإلغاء كلمة «إيجاز» وشكراً.

معالي رئيس المجلس : شكراً، يعني كل الإقتراحات التي قدمت تنصب على كلمة «إيجاز»، دعونا نطرح القضية ونخلص منها، آخر المتحدثين رئيس اللجنة القانونية.

السيد رئيس اللجنة : شكراً معالي الرئيس

الحقيقة حُمل الموضوع على غير محمله وصور أنه عدالة بين النواب وبين الوزراء، أنا مع أن يأخذ النائب حقه في كل شيء وأن تكون الكلمة الأخيرة للنائب في النظام الداخلي، في أي أمر وفي كل الأمور. ولكن السؤال دائماً

مختصر والجواب موسع، حتى في الإمتحانات السؤال سطر واحد والجواب يمكن يكون عشرين صفحة أو عشر صفحات، الأمر ليس أمر عدالة وتوزيع أنه بإيجاز للنائب

ويتوسع للوزير، على العكس أنا كنائب عندما أوجه سؤالاً إلى وزير أريد منه جواباً مفصلاً وجواباً شافياً، وإذا كان الجواب قليلاً أعطيت أنا حق أن أستوضح الوزير مرة أخرى وأقول له جوابك غير شافي وجوابك غير مفصل وأريد جواباً شافياً.

لكننا نناقش من وحي العرف الذي جرى خطأ سيدي الرئيس، نحن نجعل السؤال محل خطابة، السؤال ليس محل خطابه أيضاً في النظام السابق كان النائب يرد بإيجاز، هكذا هو النظام السابق، المادة «٨٦». نحن نجعل السؤال خطابة، السؤال ليس خطابة، عندما يأتيك الرد أما أن تستوضح الوزير وإما أن تقول أن رد الوزير غير كافٍ أو غير مقنع وإما أن تقول رد الوزير غير صحيح وعندي معلومات بأن الوزير مضلل ويزور الحقيقة وأريد أن أحول هذا السؤال إلى إستجواب، بعد أن يحول إلى إستجواب يصبح الموضوع ملك المجلس كاملاً، أما السؤال فإذا

هكذا من أجل

رخصنا إلى تعريف السؤال هو إستفهام العضو عن أمر يجهله أو عن معلومة أو شيء وصل علمه إليه، يريد أن يستوضح عن هذا الأمر، فإذا وجده صحيحاً يحاسب الحكومة أو يحاسب الوزير بسحب الثقة أو بطرح الثقة أو بالإستجواب أو بأي أمر من أمور المحاسبة المنصوص عليها في الدستور.

أما أن نجعل من السؤال مجالاً للخطابة والسجال بين نائب ووزير ونأخذ وقت المجلس على معلومة ربما تكون صح وربما ما تكون صح، هذا أمر ليس في مصلحة المجلس وليس الأمر كما يصور بأنه عدالة أو غير عدالة.

وبالنسبة للإيجاز، أريد أن أريد على الدكتور القضاة عضو اللجنة الموافق على هذا المشروع والذي يخالف الإيجاز الآن، الإيجاز سبق للمجلس وأن أقر نصاً في هذا النظام يعطي الرئيس بأخذ موافقة المجلس على تحديد الوقت لأي أمر، وكلمة

الإيجاز صحيح مطاطة ولكن الرئيس يستطيع أن يطرح على المجلس أن الإيجاز في موضوع الأسئلة يعني دقيقتين أو ثلاث أو خمسة دقائق ويأخذ موافقة المجلس على ذلك وتمشي الأمور.. وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس : الإقتراحات واضحة، إخواني في هذه الجلسة لم ننجز إلا ثلاث مواد فقط، دكتور بسام لو سمحت هناك إقتراح بوقف النقاش هل تعارض ذلك؟

الدكتور بسام العموش : نعم.

معالي رئيس المجلس : تفضل أعطيني مبرراتك لمعارضة إقتراح وقف باب النقاش.

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس.

نحن ما نهدف إليه أن يخرج لدينا نظام داخلي متطور وفيه تعجيل بآلية إقرار القوانين وينفس الوقت بفرض الرقابة وبسطها، يعني أنا لا أريد من إخواني النواب الكرام

جميعاً وكلهم نحبه، حينما نتحدث عن النائب نقول أن النائب يخطب ولا أدري ماذا نسمي كلام الوزير، هناك وزراء مارسوا الخطابة علينا بشكلى كبير جداً، أنا أرجو أن لا ننحصر حالنا، لا نريد أن يقيد النائب، يتحدث النائب رجل مسؤول، يتحدث بالإيجاز الذي يقدره هو، أما أن يخل فيما هو يريد، هذا يفرض عليه أن يقاطع أو يقال له توقف، يعني هذه الإشارة الحمراء أتمنى أن تتعمل في المجلس.

معالي رئيس المجلس : يا دكتور حديثنا أنه هناك فيه إقتراح بإقفال باب النقاش وأنت تدافع عن عدم الإقفال وتحدث باتجاه آخر، سأطرح الآن موضوع باب إقفال النقاش، من يوافق على الإكتفاء بالنسبة للحوار في هذه المادة وإقفال باب النقاش؟ واضح الأكثريه ويكتفي بالنقاش.

سأطرح المادة (١١٧) والإقتراحات التي وردت عليه، نقطة نظام الشيخ عبد المنعم.

السيد عبد المنعم أبو زنت : شكراً معالي الرئيس.

نقطة النظام تحقيقاً للعدل، أطالب بحذف كلمة وصف كلام النائب بالحاضرة، وصف آخر بالفتوى والأثبت كلام الوزير مقابل الخطبة بالخطب أو الخطب أما الخطبة، إما أن يوصف كلام النائب بالخطبة والمحاضرة، إذن كلام الوزير يوصف بالخطب والمصيبة.

معالي رئيس المجلس : شكراً يا شيخ عبد المنعم، أرجوك يا أخ عبد الكريم، يا شيخ عبد المنعم، يا أستاذ الدغمي.

السيد عبد المنعم أبو زنت : اللهم إني صائم، اللهم إني صائم.

معالي رئيس المجلس : يا أخ عبد الكريم أرجوك، المادة (١١٧) نعود إليها، فيها إقتراح بشطب كلمة (بإيجاز) من مع هذا الإقتراح؟

لم ينجح الإقتراح. قرار اللجنة القانونية عليها.

هكذا من الأشهر

بالموافقة، موافقة؟ موافقة يا سادة
نتحاور لننجز، لا نتحاور لنختلف،
السيد المقرر
السيد عبد المنعم أبو زنت : ما
هذا يا أبا هائل.

معالي رئيس المجلس : يعني
أرجوك أسكت يا شيخ عبد المنعم.
السيد عبد المنعم أبو زنت : ما
هذا؟ الشعب العربي المسلم ورائنا
معالي رئيس المجلس : يا شيخ
عبد المنعم أرجوك، إرفع الجلسة
لمدة ربع ساعة للإستراحة.

(رفعت الجلسة للإستراحة)
معالي رئيس المجلس :
إستئناف الجلسة.

بسم الله الرحمن الرحيم
النصاب قانوني نعود لإستئناف
الجلسة، سعادة مقرر اللجنة
القانونية تفضل.
السيد المقرر : المادة كما وردت
في المشروع.

المادة ١١٨ - لا تسري الشروط
الخاصة بالأسئلة على الأسئلة التي

توجه للوزراء أثناء النظر في الموازنة
العامة وفي مشروعات القوانين إذ أن
لكل عضو حق التدخل في كل سؤال
يرد بشأنها والرد عليه.

قرار اللجنة :

المادة ١١٨ - موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة
« ١١٨ » مطروحة للمجلس، قرار
اللجنة عليها بالموافقة، موافقة
السيد المقرر : المادة كما وردت
في المشروع.

المادة ١١٩ -

أ - لا تدرج الأسئلة المقدمة في
دورة سابقة في جدول أعمال دورة
لاحقة إلا إذا صرح مقدموها
بتمسكهم بها بكتاب خطي يقدمونه
لرئيس المجلس.

ب - يسقط السؤال باستقالة
الوزير.

قرار اللجنة :

المادة ١١٩ - موافقة بعد :-

شطب الفقرة (ب) وبالتالي
تصبح المادة بلا ترقيم للفقرات

قرار اللجنة :

المادة ١٢٠ موافقة بعد :-

ب - شطب عبارة (المدة
المحددة) الواردة آخر الفقرة
والإستعاضة عنها بعبارة (مدة شهر
من ورود السؤال إليها).

معالي رئيس المجلس : المادة
مطروحة للمجلس، موافقة
السيد المقرر : المادة كما وردت
في المشروع

الفصل الثاني عشر

الإستجابات

المادة ١٢١ - الإستجابات هو
محاسبة الوزراء أو أحدهم على
تصرف له في شأن من الشؤون
العامة.

قرار اللجنة :

المادة ١٢١ - موافقة

معالي رئيس المجلس : القرار
مطروح للمجلس الكريم، الأستاذ
سليمان السعد.

السيد سليمان السعد :

أنا من حيث المضمون أنا

معالي رئيس المجلس : المادة
« ١١٩ » مطروحة للمجلس، الدكتور
الريضي.

الدكتور فرح الريضي : شكراً
معالي الرئيس.

أود أن أتحدث على «يسقط
السؤال إذا استقال الوزير» إنا لا
أناقش وزير إنما أنا نقش وزارة.
فاقترح أن تشطب هذه العبارة

معالي رئيس المجلس : قرار
اللجنة بشطبها، إذن قرار اللجنة
بشطب الفقرة «ب» والإبقاء على
الفقرة «أ» مطروح للمجلس الكريم.
موافقة.

السيد المقرر : المادة كما وردت
في المشروع.

المادة ١٢٠ -

١ - يجوز تحويل السؤال إلى
إستجابات على أن لا يتم ذلك في
الجلسة التي يناقش فيها السؤال.

ب - يجوز تحويل السؤال إلى
إستجابات إذا لم تجب الحكومة خلال
المدة المحددة.

موافق، والإستجواب هو
محاسبة أحد الوزراء، يعني كلمة
«أو أحدهم»..

معالي رئيس المجلس : ما هو
إقتراحك استاذ سليمان؟

السيد سليمان السعد :
شطب عبارة محاسبة الوزراء
ونقول محاسبة أحد الوزراء.

معالي رئيس المجلس : المقصود
فيها استاذ سليمان إما مجلس
الوزراء كاملاً أو أي من مجلس
الوزراء، يعني الوزراء مجتمعين أو
متفرقين، اعتقد هذا المقصود،
مطروحة للمجلس الكريم، موافقة
السيد المقرر : المادة كما وردت
في المشروع.

المادة ١٢٢ -

١ - على العضو الذي يريد
إستجواب وزير أو أكثر أن يقدم
إستجوابه خطياً إلى الرئيس مبيناً
فيه الموضوعات والوقائع التي
يتناولها الإستجواب، وعلى الرئيس
تبلغ الوزير المختص بالاستجواب.

ب - يشترط في الإستجواب ما
يشترط في السؤال.

قرار اللجنة :

المادة ١٢٢ - موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة
مطروحة للمجلس، موافقة.

السيد المقرر : المادة كما وردت
في المشروع.

المادة ١٢٢ -

على الوزير أن يجيب رئيس
المجلس خطياً على الإستجواب،
خلال مدة أقصاها إسبوعان، إلا إذا
رأى الرئيس أن الحالة مستعجلة
ووافق الوزير على تقصير المدة.

ب - إذا كان الجواب يقتضي
إجراء تحقيق أو جمع معلومات يتعذر
معها تقديمه خلال المدة المذكورة،
للوزير أن يطلب من رئيس المجلس
تمديد المدة ولمكتب المجلس
تمديد المدة بالقدر الذي يراه مناسباً
ويبلغ الرئيس مقدم الإستجواب
والوزير بذلك.

معالي رئيس المجلس :
المادة «١٢٢» مطروحة للمجلس
الكريم، الفقرة «أ»؟
موافقة الفقرة «ب»؟ استاذ
سليمان.

السيد سليمان السعد :

العبارة التي تقول «لوزير أن
يطلب من رئيس المجلس تمديد المدة
ولمكتب المجلس تمديد المدة بالقدر
الذي يراه مناسباً». أنا أرى «بالقدر
الذي يراه مناسباً» ممكن تطول شهر
أو شهرين، لذلك أنا أرى أنه يجب أن
يحدد الوقت، أن لا تزيد المدة الثانية
عن أسبوعين.

معالي رئيس المجلس : الاستاذ
إبراهيم زيد.

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني :
اللجنة القانونية عندما نظرت في هذه
المادة قدرت أن في الأمر إحصائيات
ومعلومات تحتاج إلى وقت، ومكتب
المجلس أمين على تقدير هذه المدة.
فإذا قيدناه بإسبوعين أو أكثر أو أقل
معنى ذلك أننا وضعناه في الموضع
الخرج، هناك إحصائيات، هناك
معلومات تحتاج إلى وقت، مكتب

ج - يدرج الإستجواب والجواب
على جدول أعمال أول جلسة
مخصصة لذلك، كما يدرج
الإستجواب على ذلك الجدول إذا
لم يرد جواب الوزير خلال
المدة المقررة.

د - بعد تلاوة الإستجواب
والجواب عليه أو الإكتفاء بسبق
توزيعهما على الأعضاء، يعطى الكلام
لمقدم الإستجواب ثم للوزير
المستجوب ولكل منهما حق الرد
مرة واحدة ثم يعطى الكلام لمن شاء
من النواب.

هـ - إذا أعلن المستجوب
إقتناعه يعلن الرئيس إنتهاء البحث إلا
إذا تبنى أحد النواب موضوع
الإستجواب فتتبع حينئذ الأصول
المحددة أعلاه في النقاش.

و - للمستجوب إذا لم يقتنع برد
الوزير، أن يبين أسباب عدم إقتناعه
وله ولغيره من النواب طرح الثقة
بالوزارة أو الوزير مع مراعاة أحكام
المادة (٥٤) من الدستور.

قرار اللجنة :

المادة ١٢٣ - موافقة.

هكذا من الأشهر

المجلس المنتخب من المجلس أمين
على تقدير هذه المدة دون أن نحدد
له.. شكراً

معالي رئيس المجلس : معالي
الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة.

معالي نائب رئيس الوزراء
وزير التربية والتعليم : أؤكد على
ما قاله سماحة الشيخ.. وشكراً

معالي رئيس المجلس : السيد
المقرر.

السيد المقرر : في الفقرة «ب» إذا
كان الجواب يقتضي إجراء تحقيق أو

جمع معلومات يتعذر معها تقديمها
خلال المدة المذكورة للوزير أن يطلب

من رئيس المجلس، ثم جاء بعد ذلك
«ولمكتب المجلس»، في المواد

السابقة حصرنا الصلاحيات برئيس
المجلس تسهيلاً لهذا الأمر لذلك أنا

أرى أن تشطب «ولمكتب المجلس»
وأن تبقى لرئيس المجلس إنسجاماً

مع المواد التي أقرناها سابقاً.
معالي رئيس المجلس : معالي
الاستاذ عبد الرؤوف.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير

التربية والتعليم : تعقيباً على
إقتراح سعادة الأخ أحمد، أنا أعتقد

حماية لسمعة المجلس وحماية
للحكومة من إساءة التفسير للطرفين

أن لا يكون القرار بيد فرد، مع كل
الإحترام والتقدير والتبجيل لرئيس

المجلس، يصبح أكثر قناعة لدى
المجلس إذا كان القرار صادراً عن

مكتبه وليس عن رئيسه وحده، غداً
تفسر ألف تفسير لماذا هذا التأجيل.

ولذلك أعتقد بقائها لمكتب
المجلس، التمديد، أكثر ضماناً..
شكراً.

معالي رئيس المجلس : الدكتور
بسام العموش.

الدكتور بسام العموش :
معالي الرئيس أتمنى عليك أن

ترفع الجلسة لأنه نحن لسنا مهينين
نفسياً للإستمرار أكثر.

معالي رئيس المجلس : الحقيقة
سأرفع الجلسة عند الفصل الثالث

عشر، فقط بقي مادتين، هناك إقتراح
بشطب «لمكتب المجلس» تمديدها

بالقدر الذي يراه مناسباً.. من مع
الإقتراح لم ينجح الإقتراح.

قرار اللجنة :

المادة ١٢٤ موافقة

معالي رئيس المجلس : القرار
مطروح للمجلس الكريم، موافقة.
المادة ١٢٥ .

السيد المقرر : المادة كما وردت
في المشروع.

المادة ١٢٥ - لا تدرج
الاستجابات المقدمة في دورة

سابقة في جدول أعمال دورة
لاحقة إلا إذا صرح مقدموها

بتمسكهم بها بكتاب خطي يقدمونه
لرئيس المجلس.

قرار اللجنة :
المادة ١٢٥ - موافقة

معالي رئيس المجلس : المادة
مطروحة للمجلس الكريم، موافقة.
زملائي شكراً لكم وأرفع الجلسة.

هناك إقتراح بإضافة لمدة لا
تتجاوز الأسبوعين، من مع هذا

الإقتراح؟ برغم فزعة مفلح الرحيمي
لم ينجح الإقتراح أستاذ سليمان.

قرار اللجنة عليها بالموافقة،
من مع القرار؟ وتقر الفقرة «ب».

الفقرة «ج» قرار اللجنة عليها
بالموافقة، موافقة الفقرة «د»؟ موافقة،
الفقرة «هـ»؟ موافقة ، الفقرة «و» ؟

موافقة . المادة ككل؟ موافقة . المادة
التي تليها.

السيد المقرر : المادة كما وردت
في المشروع.

المادة ١٢٤ - لكل عضو أن
يطلب من الحكومة اطلاعه على

أوراق أو بيانات تتعلق بالاستجابات
المعروض على المجلس ويقدم الطلب

كتابة إلى رئيس المجلس.

- انتهت الجلسة -

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

المهندس سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب